هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

مع مرور الأيام، شهد الفن الإسلامي تطوراً متقدماً
إلا أنه بقي مخلصاً لعناصره الأساسية الثلاثة
وهي الوحدة والاتزان والانتظام.

تلك هي حال التنظيم الذي يحتاج إلى المحافظة
على قيمه الأساسية ولكن أيضاً إلى التكيّف
مع الظروف المتغيّرة حوله.

تعمل هيئة التنظيم منذ العام **٢٠٠٥**
على إرساء نظام حيوي ومبتكر
يرتكز على أفضل الممارسات العالمية
وعلى بناء ثقة الأسواق في قطر.

للاطلاع على النسخة الالكترونية،
**امسح**

## المحتويات


كلمة رئيس مجلس الإدارة ...٠٤
الحوكمة ...١٦
مجلس الإدارة ...٢١
الإدارة التنفيذية ...٢٦
مراجعة الأداء...٣٢
الحسابات المدققة ...٤٩
مسرد ...٧٥
الملاحق ...٧٧


يتضمن هذا التقرير أشرطة مصورة بالإضافة إلى روابط إلى آخر التحديثات على مقاطع مختارة. ويمكن النفاذ إلى هذه المعلومات من خلال هاتفكم الذكي عن طريق تحميل إحدى تطبيقات مسح الرموز المجانية إلى هاتفكم وتوجيه كاميرا الهاتف على رمز الاستجابة السريع، فيمكنكم الاطلاع مباشرة على الشريط أو التحديث المطلوب.
كما يمكنكم مشاهدة الأشرطة المصورة أو قراءة التحديثات عن طريق النسخة الالكترونية من التقرير السنوي الموجودة على موقعنا الالكتروني www.qfcra.com

## هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز للمال والأعمال تأسس بمبادرة من الحكومة القطرية في العام **٢٠٠٥** لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية والتأمين، إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى بهدف تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر والمنطقة. ويوفر مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية والعالمية بإنشاء مجموعة واسعة من الأعمال المصرفية وإدارة الأصول والتأمين بموجب نظام يعمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وتشكّل هئية تنظيم مركز قطر للمال الهيئة التنظيمية المستقلة للمركز، وقد تأسست بهدف تصريح وتنظيم الشركات والأفراد الذين يزاولون الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله.

وعملت هيئة التنظيم على بناء نظام مبني على المبادئ التي تتوافق مع القانون العام المعتمد في أماكن عديدة، وتجمع في عملها بين الشفافية والاستباقية والمحاسبة.

الإضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي
العبرة الأولى – تطبيق الأسس والمبادئ
العبرة الثانية – ضمان الالتزام بالمبادئ
العبرة الثالثة – تعزيز التعاون العالمي والإقليمي
التطورات المحققة في العام ٢٠١١
الطريق إلى الأمام

شهد العام الماضي تغيرات سياسية كبيرة في المنطقة وأيضاً العودة إلى حالة عدم الاستقرار المالي العالمي، الذي أدى بشكل خاص إلى تدهور الديون السيادية في العديد من البلدان المتقدمة. وفي حين أن الاقتصاد القطري لم يتأثر بتلك التطورات مباشرة، حرصت قطر على مراقبة وقع هذه الأزمة على الاقتصادات الإقليمية والعالمية والمساهمة في المبادرات التي تساعد على استقرار الاوضاع واستعادة فرص النمو والتطور.

وبالرغم من هذه الأوضاع العالمية المضطربة، نجحت قطر في توسيع اقتصادها بشكل قوي في العام **٢٠١١**، الأمر الذي لا شك أنه ساعد في ترسيخ الدور المتنامي لها كعضو يعرف كيف يتخذ الخطوات الاستباقية في المجتمع الدولي.

إن آفاق التغيير التي أنتجتها هذه الأوضاع تؤمن مناخاً قوياً لعمل كل من مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وتحث على التركيز على ثلاثة مواضيع أود التوسع فيها في كلمتي هذا العام. أولاً، سأتطرق إلى الآثار المترتبة عن التحول الاقليمي والقلق المستمر الذي يحيط الاقتصاد العالمي فهذه العوامل تؤثر على أهمية الاصلاح التنظيمي الدولي وتوجيهه. ثانياً، سأنظر في الرد الصادر عن هيئة التنظيم لمواجهة هذه التحديات. ثالثاً، وعلى غرار السنوات الماضية، سأسعى إلى تسليط الضوء على المواضيع الرئيسية في استراتيجية هيئة التنظيم للعام المقبل دعماً لأهداف رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**.

## الإضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي

مع انتشار الاضطراب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغرق منطقة اليورو في أزمة الديون السيادية والعودة إلى حالة عدم الاستقرار المالي والصعوبات الاقتصادية، حان الوقت لنتعلم من جديد بعض العبر الأساسية.

توقع القليلون توقيت الموجة الثورية التي اجتاحت شمال افريقيا والشرق الأوسط في العام **٢٠١١** والتي عرفت بالربيع العربي، كما أن عدداً أقل سيقدّر توقيت التغيير السياسي والاقتصادي الذي أثارته هذه الموجة والمسار الذي سيتخذه هذا التغيير. وفي أجزاء أخرى من العالم، نزلت أعداد متزايدة من المحرومين أو المحبطين إلى الشوارع للاحتجاج على أوجه القصور في سياسات القطاعين العام والخاص، وذلك بعد أن أصبحت خسارة الوظائف والنمو الاقتصادي البطيء أو السلبي تشكل مصدراً رئيسيا للقلق. وأتت هذه التطورات نتيجة لأداء اقتصاد عالمي آخذ في التراجع. كما أن القلق السياسي في الولايات المتحدة وفي أوروبا حول الالتزامات التي تتخذها الدول وقدرتها على تصحيح اختلالها المالية، قد أدى إلى تجدد الاضطرابات في الأسواق المالية.

فيليب ثورب - رئيس مجلس الإدارة

- الإضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي
- العبرة الأولى – تطبيق الأسس والمبادئ
- العبرة الثانية – ضمان الالتزام بالمبادىء
- العبرة الثالثة – تعزيز التعاون العالمي والإقليمي

التطورات المحققة في العام ٢٠١١

الطريق إلى الأمام


في هذا الإطار يأتي السؤال عن تأثير هذه التطورات على التنظيم المالي في السنوات المقبلة. ويكمن الجواب في العبر العديدة التي تعلمناها في السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية. ومع الأسف، ليست هذه العبر بمستغربة أو جديدة.

## العبرة الأولى – تطبيق الأسس والمبادئ

ينبغي أن تعتمد الهيئات التنظيمية والرقابية على مقاربة مرتكزة إلى المبادىء تكون معتمدة عالمياً وقابلة للتطبيق في السوق المحلية، ومعزّزة بالشفافية، والمحاسبة، والنسبيّة.

أثارت الأزمة المالية العالمية التي طرأت في العام **٢٠٠٨** موجة من الدعوات من المجتمع الدولي لضمان عدم حدوثها مجدداً. وقد وضع جدول أعمال فوري يهدف إلى إصلاح إطار العمل التنظيمي الدولي، وكانت الخطط طموحة ومتطورة، إلا أنها لم تحرز تقدماً ملحوظاً. في بادئ الأمر، لم يحتمل الوضع المضطرب تأجيل الاجراءات الفورية. وفي الوقت نفسه، فإن الانتعاش العالمي الضعيف والعواقب غير المقصودة لبعض المقترحات الرئيسية أضعفت من تأثير التدابير الجديدة وحجبت نطاقها. فمن الأهمية بمكان ضمان عدم تضليل الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز الرؤية المالية الدولية أو تحييدها عن مسارها الصحيح. ويجب الإشارة إلى أن المبادىء الأساسية التي تعتمدها الهيئات التنظيمية والرقابية لم تتغير، إلا أنها قد تضيع أحياناً في التعقيدات والتحديات التي تنشأ.

تسعى هيئة التنظيم، منذ انطلاقها في العام **٢٠٠٥**، إلى تأسيس إطار عمل تنظيمي قوي يعزز المبادىء المعتمدة عالمياً والقابلة للتطبيق في السوق المحلية. وكما اتضح من الأحداث التي وقعت خلال السنوات الماضية، فإن الشفافية والمحاسبة أمرين أساسيين لا يمكن المساومة عليهما. فالتعمق في معرفة القطاع (أي التنبه إلى المسائل الاحترازية)، والتعرف إلى العميل ضمن القطاع (أي فهم المسائل المرتبطة بمزاولة الأعمال)، يساهمان في أداء تنظيم متناسب.

## العبرة الثانية – ضمان الالتزام بالمبادىء

تعزز هيئة التنظيم المقاربة المرتكزة إلى المخاطر في الرقابة المالية وإطار العمل الاحترازي الكلي وتستمر في التعامل مع المسائل التنفيذية بعدالة وفعالية وشفافية مع معالجة الثغرات التي تنشأ بين مختلف أطر العمل التنظيمية.

لن ينجح الاصلاح التنظيمي في تلبية أهدافه وتوقعاته العامة في حال لم تتخذ الإجراءات الكافية لتعزيز الممارسات الرقابية والاستجابة بشكل مناسب إلى الإجراءات التنفيذية عند الضرورة. وبطبيعة الحال، يجب على الهيئات التنظيمية والرقابية مواكبة التطوارت في القطاع المالي والحفاظ على نظام قادر على مواجهة التغيرات الأكيدة ونمو المؤسسات والأسواق المالية. كما أنه من الضروري تحديد مرتكبي الجرائم، ومحاكمتهم، ومعاقبتهم.

وقامت هيئة التنظيم بتعزيز ودعم المقاربة المرتكزة إلى المخاطر في الرقابة المالية وإطار العمل الاحترازي الكلي في قطر. وستستمر هيئة التنظيم بمعالجة الأمور التنفيذية بشكل عادل، وفعال، وشفاف. ونظراً إلى تعدد الجهات الرقابية المالية في قطر، ستواصل هيئة التنظيم سد الثغرات التي تنشأ بين مختلف أطر العمل التنظيمية والحد من الأنشطة المالية غير المصرح لها التي تنشأ للاستفادة من هذه الثغرات.

## العبرة الثالثة – تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

بما أن التطورات الناشئة في سوق معينة تترك آثاراً ملحوظة على دوائر الاختصاص الأخرى، ينبغي على الهيئات التنظيمية والرقابية إيجاد قنوات اتصال سريعة ومفتوحة مع بعضها البعض بالاستناد إلى معايير مشتركة وفهم مشترك للحالات التي تستوجب اتخاذ الخطوات التنظيمية اللازمة.

إن الأحداث الأخيرة ذكّرت العديد منا بالدور المفيد والفعال الذي تؤديه الاتصالات القوية والتعاون الدولي المستمر في وجه أي أزمة طارئة سواء كانت من صنع الإنسان أو كارثة طبيعية. فقد تنامت الترابطات في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وقد تترك التطورات الناشئة في سوق معينة آثاراً ملحوظة على دوائر الاختصاص الأخرى في العديد من النواحي. فينبغي على الهيئات التنظيمية والرقابية أن تضمن السيطرة على الحدود المالية بشكل صارم وفهم الترابط القائم بين مختلف دوائر الاختصاص.

وضعت هيئة التنظيم ترتيبات رسمية مع عدد من الجهات التنظيمية الأخرى لتشجيع تبادل المعلومات في الوقت المناسب حول المؤسسات المالية الفردية، كما أنها تشارك بشكل فعال في الأنشطة الخاصة بالجهات التنظيمية التي تضع المعايير العالمية.

الإضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي
العبرة الأولى – تطبيق الأسس والمبادئ
العبرة الثانية – ضمان الالتزام بالمبادئ
العبرة الثالثة – تعزيز التعاون العالمي والإقليمي
التطورات المحققة في العام ٢٠١١
الطريق إلى الأمام

إن الادراك المتنامي بين كافة الهيئات التنظيمية والرقابية لأهمية الاتصالات المفتوحة والسريعة مع بعضها البعض سيساعد على تنمية هذا التعاون في السنوات المقبلة. ولا نملّ من التكرار بأن الاتصالات الدولية والتعاون الدولي لا تترك أثراً فاعلاً إلا بوجود معايير مشتركة بين دوائر الاختصاص وفهم مشترك للوقت المناسب عند اتخاذ أي اجراء تنظيمي. نحن محظوظون بأن قطر رائدة في تبني المعايير المعتمدة عالميا وبأنها ملتزمة بتطوير الأسواق المفتوحة والشفافة.

## التطورات المحققة في العام ٢٠١١

تتضمن المبادرات المتخذة خلال السنة توسيع نظام إدارة الأصول، وتطوير نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وأعمال وساطة التأمين، وتعزيز نظام التدريب والكفاءة للشركات المصرّح لها وللأفراد المعتمدين، وتطوير منصة الكترونية مطوّرة لتقديم التقارير الكترونياً، وتجميع السياسات التنفيذية، وتكثيف النشاط مع الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، وتوسيع التعاون الدولي، وتعزيز القدرات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حظيت بتقدير مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى برامج تستهدف المواطنين لتنمية مواهبهم.

اتخذت هيئة التنظيم العديد من المبادرات الرئيسية خلال السنة الماضية لتوسيع الهيكل التنظيمي لمركز قطر للمال بهدف معالجة التحديات التي نشأت من الحاجة إلى التغيير في التنظيم الدولي.

فقد عمدنا إلى توسيع إطار العمل الاحترازي في العديد من المجالات. وبغية دعم الاستراتيجية "المركزية" لهيئة مركز قطر للمال، أدخلت هيئة التنظيم تغييرات مهمة على نظام إدارة الأصول وطورت نظاماً جديداً لشركات التأمين التابعة الخاصة، كما قامت بإدخال قواعد جديدة لأعمال الوساطة التأمينية. وفي النصف الثاني من السنة، عززت هيئة التنظيم نظام التدريب والكفاءة من خلال الانتقال من المؤهلات والاختبارات الطوعية إلى فرض مجموعة الزامية جديدة من المتطلبات التي بدأ العمل بها في العام **٢٠١٢**.

كما عملنا على توسيع إطار العمل الرقابي ليتضمن التركيز على تحليل المخاطر الاحترازية الكلية، وقد تحقّق إنجاز آخر من خلال تطوير منصة الكترونية مطوّرة لتقديم التقارير الكترونياً.

يشكل تنفيذ القواعد جزءاً أساسياً من إطار العمل التنظيمي. ففي العام **٢٠١١**، دمجت هيئة التنظيم السياسات والممارسات التنفيذية في وثيقة عامة موحدة تحت عنوان – بيان السياسة التنفيذية للعام **٢٠١٢**. تقدم هذه الوثيقة رؤية شفافة حول الإجراءات التنفيذية التي يمكن للشركات أن تتوقعها من هيئة التنظيم ونحن نتمنى أن تكون معياراً لكافة الجهات التنظيمية في قطر والمنطقة.

بعد اعتماد مبادرة مركز قطر للمال،
أدركت الحكومة أيضا أهمية بناء إطار
عمل تنظيمي موحد للدولة ككل،
يرتكز إلى المعايير العالمية، وقد أعلنت
عن هذه الاستراتيجية في العام **٢٠٠٧**.
ولا تزال الحكومة ملتزمة
بتحقيق هذا الهدف.

وقامت هيئة التنظيم بتوسيع جهودها في مجال التعاون الدولي. فقد كثفت نشاطها في الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين عن طريق الانضمام إلى اللجنة الفرعية لإعادة التأمين. وتقدمت أيضا بطلب لتكون جزءاً من الجهات الموقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.
وفي العام **٢٠١١**، أبرمت هيئة التنظيم مذكرتي تفاهم مع هيئة التنظيم والإشراف على البنوك في تركيا وبنك الاحتياطي في الهند. كما وقعت على وثائق لتبادل المعلومات مع هيئة الخدمات المالية في اليابان وأبرمت اتفاقية تعاون مع هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.

يعتبر إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر مسألة توحدت في العمل عليها الهيئات التنظيمية والرقابية في الدولة على مدى السنوات الماضية، إلى جانب التعاون المستمر المميز بين كافة أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحبت هيئة التنظيم بدورها في المساهمة في الاعداد لتقرير المتابعة الخاص بمجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تمت الموافقة على تقرير دولة قطر التي اعتبرت نموذجاً تحتذي به دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة العمل المالي.

وقد واصلت هيئة التنظيم التزامها بتعيين وتدريب المواطنين القطريين في العام **٢٠١١**. واستمرّ برنامج الخريجين الجامعيين بكونه مصدراً للمواهب المتميزة التي تقبل غالبيتها بوظائف بدوام كامل في هيئة التنظيم بعد تخرجها من البرنامج. كما شاركت هيئة التنظيم في استقبال طلاب متدرجين خلال العطلة الصيفية من جامعة قطر وجامعة جورج تاون وقدمت أساتذة مشرفين على طلاب كلية الحقوق في جامعة قطر خلال العام **٢٠١١**.
ونرحب بقرار الحكومة بإشراك المواطنين القطريين العاملين لدى هيئة التنظيم في برنامج التقاعد القطري.

## الطريق إلى الأمام

تستمر هيئة التنظيم بتقديم الموارد المتخصصة والمساعدة إلى الجهات النظيرة لها في الدولة في حين تسعى إلى تحقيق هدف الحكومة في بناء إطار عمل تنظيمي موحّد يرتكز إلى المعايير العالمية.

هنالك مقولة بأن "التحديات غير العادية تقدم فرصاً غير عادية". إن التحديات تولّد ضرورة مواجهة الوضع الراهن، والحاجة إلى التعلم من الماضي، وفرصة التركيز على جوهر الأمور. وليتحقق ذلك يجب امتلاك رؤية متقدمة.

كما نعلم جميعنا الذين نعيش ونعمل في قطر، إن فلسفة قطر تتمثل في امتلاك الرؤية. فستكون قطر أول دولة في الشرق الأوسط تستضيف مباريات كأس العالم لكرة القدم في العام **٢٠٢٢**، وستوفر أول الملاعب في العالم التي تتمتع بتكنولوجيا التبريد. وقد كانت أول دولة في الشرق الأوسط تنظم اجتماعاً لمؤتمر البترول العالمي الذي عقد في ديسمبر **٢٠١١** وأول دولة في الشرق الأوسط تستضيف الألعاب الآسيوية في العام **٢٠٠٦**. ومؤخرا، أظهرت قطر استعدادها للاضطلاع بدور مهم يتمثل في تسهيل المبادرات السياسية الإقليمية والعالمية، وخاصة في ما يتعلق بالوضع في دارفور، وليبيا، وسوريا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت قطر أول دولة في الشرق الأوسط تقوم في العام **٢٠٠٥** بوضع إطار عمل تنظيمي مالي جديد بالارتكاز إلى المعايير العالمية للتنظيم وبالاعتماد على قوانينها الخاصة المستمدة من نظيراتها في دوائر الاختصاص الكبرى، ومن خلال هيئة تنظيم مستقلة، ومحكمة مدنية وتجارية مستقلة، ومحكمة تنظيمية مستقلة.

بعد اعتماد مبادرة مركز قطر للمال، أدركت الحكومة أيضا أهمية بناء إطار عمل تنظيمي موحد للدولة ككل، يرتكز إلى المعايير العالمية، وقد أعلنت عن هذه الاستراتيجية في العام **٢٠٠٧**. ولا تزال الحكومة ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. إن فوائد تأسيس هيئة تنظيم موحدة لا تعد ولا تحصى، وهي لا تتمثل فقط في إدخال أعلى المعايير إلى الأسواق وإنما أيضا في تسهيل تطوير قطاع مالي فعال قادر على دعم اقتصاد الدولة المتنوع.
وتلتزم هيئة التنظيم بتحقيق هذا الهدف وتتوقع تكريس الوقت والموارد اللازمة له في العام **٢٠١٢** بالتعاون مع الجهات التنظيمية والرقابية الزميلة من مصرف قطر المركزي إلى هيئة قطر للأسواق المالية، من أجل البدء بتنفيذ مخططات الحكومة.

ومن المتوقع أن تؤثر المبادرات العالمية التي تسعى إلى إنشاء بنى مالية أكثر مرونة على مبادرات هيئة التنظيم في العام المقبل. فهناك إدراك متنام على المستوى العالمي للحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية في بناء مرونة مناسبة ضمن المؤسسات المالية. ومن الضروري تطوير أطر العمل لتحديد المخاطر الاقتصادية تجاه النظام المالي والأثر المحتمل لها على المؤسسات الفردية. وتعلم هيئة التنظيم من خلال الاختبارات والاستبيانات التي تجريها على المؤسسات أن مسألة تحديد المخاطر والحد منها لا تزال في مراحلها الأولى في العديد من الشركات المؤسسة في قطر. من هنا تنشأ الحاجة إلى تغذية ثقافة سليمة تجاه المخاطر من ناحية معرفتها وتحديد حجمها، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بإدارتها. ويسعدني القول بأن هيئة التنظيم استطاعت تقديم الموارد المتخصصة والخبرات الكبيرة في هذا المجال إلى الجهات النظيرة في الدولة. ومع مرور كل سنة، نأمل أن نؤدي دوراً أكثر أهمية في القطاع المالي الآخذ في التوسع في قطر.

في مارس **٢٠١١**، تخلى السيد براين كوين عن منصبه كعضو في مجلس إدارة هيئة التنظيم بعد خمس سنوات من العطاءات والخدمة المميزة. تلقيت دعما كبيرا من أعضاء مجلس الإدارة خلال أدائي لمسؤولياتي كرئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي، وهم كانوا ولا يزاولون يشكلون عنصرا هاما من عناصر هيئة التنظيم، بالنظر إلى خبراتهم العالمية الواسعة، وخبرتهم المتمرسة في السوق المالية، وتفانيهم لتحقيق أهداف هيئة التنظيم. وبالنيابة عن مجلس الإدارة وموظفي هيئة التنظيم، أتقدم بالشكر الجزيل والتمنيات الحارة إلى السيد ماكوين.

في أكتوبر **٢٠١١**، استقلت من منصبي كرئيس تنفيذي مع نيتي الاستمرار بالعمل فقط كرئيس لمجلس الإدارة للفترة المتبقية من مهلة عملي المحددة. أشعر أنني محظوظ للحصول على فرصة المساهمة كرئيس لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة التي قمت بتأسيسها في العام **٢٠٠٥**. كما أشعر بأنني محظوظ لتسليم

مسؤوليات الرئيس التنفيذي إلى السيد مايكل رايان وأشعر بالارتياح قليلا بعد أكثر من ست سنوات على ممارسة وظيفتي. أنا متأكد من أن السيد راين الذي كان ذراعي الأيمن على مدى السنتين المنصرمتين، سيقدم قيادة ممتازة لهيئة التنظيم في السنوات المقبلة.

وأخيراً وليس آخراً، أودّ التقدم بالشكر والتقدير إلى موظفي هيئة التنظيم الذين تعتبرهم مصدر قوتها، لتفانيهم وعملهم الدؤوب خلال السنة الماضية. وانطلاقاً من هنا، لا بد من أن تتفاءل قطر من عملنا ومساهمتنا في نمو الدولة في السنوات القادمة.

**فيليب ثورب**
رئيس مجلس الإدارة

مارس **٢٠١٢**

إنّ المشاركة في برنامج الخريجين الجامعيين قد تركت أثرا كبيرا على تطوّري المهني. فقد تخرجت من البرنامج في العام ٢٠١٠، وأشغل حالياً منصب مديرة في قسم السياسات في هيئة التنظيم. أنا أشعر بالفخر لما حققته وللمساهمة التي أقدمها إلى هيئة التنظيم من خلال عملي معها.

**ركيزة التنمية البشرية** |

تتمثل الركيزة الأولى للرؤية الوطنية في التنمية البشرية وهي تهدف إلى "تطوير وتنمية سكان دولة قطر لتمكينهم من بناء مجتمع مزدهر". وبالتماشي مع أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ لدولة قطر، توظف هيئة تنظيم مركز قطر للمال المواطنين القطريين على كافة المستويات ومنهم الخريجين من خلال "برنامج الخريجين الجامعيين" وتعمل على تطويرهم.

**مريم محمد**، مديرة في قسم السياسات

لمشاهدة كلمة مريم محمد،
**امسح**

أنشأت هيئة التنظيم إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يشمل سياسة مجلس الإدارة حول مختلف المسائل المتعلّقة بالحوكمة، ورغبة المجلس في تسيير أعماله وأعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة الصالحة.

### دور مجلس الإدارة

ينصّ قانون مركز قطر للمال والتشريعات الأخرى المطبقة أن دور مجلس الإدارة هو قيادة هيئة التنظيم. فيكمن دور مجلس الإدارة في تحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات الملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها التنظيمية والتأكّد بانتظام من أنّ نظام الرقابة الداخلية فعال في إدارة المخاطر ويتم وفقاً للطريقة المعتمدة.

## مجلس الإدارة

### أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بخبرة كبيرة وأن يكونوا متمرّسين في تنظيم الخدمات المالية. ويجوز أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ستة أعضاء يعيّنهم مجلس الوزراء، بموجب قانون مركز قطر للمال.

وقد تم تعيين السيد فيليب ثورب، رئيساً لمجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي في مارس**٢٠٠٥** . وخلال السنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١١**، جمع المجلس بين أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين هم جان- فرانسوا لوبتي، وأندرو شينغ، وروبرت أوساليفان، وبراين كوين . وقد عيّن مجلس الوزراء أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في مارس **٢٠٠٦** وأعاد تعيينهم في مارس **٢٠٠٩** لولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات. وعقب اجتماع مجلس الإدارة في مارس**٢٠١١** ، قدّم براين كوين استقالته بعد خمس سنوات من الخدمة المميزة في هيئة التنظيم.

## هيكل الحوكمة

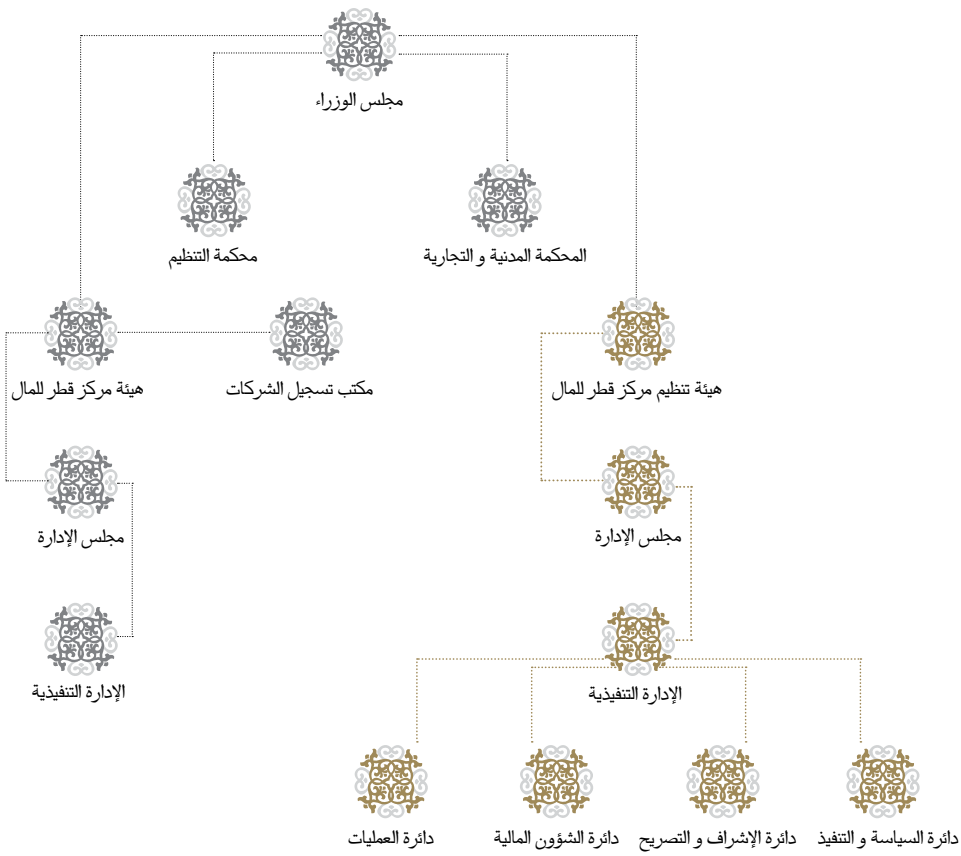


### اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام ٢٠١١. وقد حضر كل الأعضاء إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له التي عقدت خلال العام ٢٠١١.

وفي الاجتماعات، وافق مجلس الإدارة على عدد من التعديلات على القواعد والسياسات التنظيمية كما بتّ في عدد من المسائل التنفيذية وراجع المسائل القائمة التي تضمنت الميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والأهداف المؤسسية لهيئة التنظيم، والتقارير المالية الربعية، والتقارير الشهرية التي ترفع إلى مجلس الإدارة.

أما المسائل الأساسية التي بحث فيها المجلس في العام **٢٠١١** في مجال السياسات فتتعلق بشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات إدارة شركات التأمين التابعة الخاصة، وشركات الوساطة التأمينية، وتعديل نظام التدريب والكفاءة في مركز قطر للمال، ومراجعة عملية التنفيذ وإعداد ونشر الدليل إلى الحوكمة المؤسسية الموجه إلى الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال. ونظر مجلس الإدارة في السياسة والإجراءات المطبقة على عملية تصريح الفروع في المركز.

## لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات التي تخوّله تأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وتقدم الاستشارات حول مواضيع تختص بها. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهما. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وتقدمان التوصيات وترفعان التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل. ويجوز تأسيس لجان إضافية في حال ارتأى مجلس الإدارة ذلك.

## لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، هم روبرت أو سوليفان )رئيس اللجنة) وأندرو شينغ وجان-فرانسوا لوبتي.

تركّز لجنة التدقيق والمخاطر خاصة على رصد ومراقبة ما يلي:

- فعالية السياسات والاجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية؛
- والامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها؛
- ووظيفة التدقيق الداخلي وشركة التدقيق الخارجي المعتمدة من هيئة التنظيم؛
- وفعالية إطار عمل الضوابط الداخلية؛
- واستمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام **٢٠١١**، واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. حضر الاجتماعات كل من رئيس قسم التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر كما حضر أعضاء من الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وجهت إليهم . وقد عُرضت كافة المسائل المهمة على مجلس الإدارة، وتمّ تزويد المجلس بمحاضر اجتماعات اللجنة للاطّلاع عليها.

تستمر اللجنة في الإشراف على الترتيبات اللازمة لخطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث. وقد أدخلت تحسينات بارزة في العام **٢٠١١** على خطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث وكان الهدف منها تحسين الأداء. وقد تمّ تنظيم اختبارات تطبيقية شاملة لفحص خطط استمرارية الأعمال خلال السنة. ويتم التخطيط حالياً لإجراء تقييم مستقل في العام **٢٠١٢** يهدف إلى تحديد النواقص وتحسين الإمكانيات المتوفرة.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة لمختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي وإطار عمل الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما وهما يوفران الضمانة بأن العمل جارٍ بانتظام على تحديد الفرص للتحسين المستمر ومعالجة هذه الفرص.

## لجنة التعيينات والأجور

تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من جان-فرانسوا لوبتي (رئيس اللجنة)، وأندرو شينغ، وفيليب ثورب. يحضر الرئيس التنفيذي بالإنابة ورئيس قسم الموارد البشرية اجتماعات اللجنة بناء على دعوة توجه إليهما.

تركز لجنة التعيينات والأجور خاصة على النظر في مسائل محددة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأنها وهذه المسائل هي:

- التعيينات القادمة في مجلس الإدارة والتخطيط لخلافة المجلس؛
- وسياسة مجلس الإدارة في ما يتعلق بجميع جوانب تعيين المدراء التنفيذين وأجورهم.

اجتمعت لجنة التعيينات والأجور أربع مرات خلال العام **٢٠١١**. ونظرت اللجنة في مسائل تتصل بسياسات الموارد البشرية وأجور الموظفين. وفي كل اجتماع، راجعت اللجنة التحديث العام حول مسائل الموارد البشرية ومنها التقدم المحرز في مجال توظيف المواطنين القطريين وتدريبهم.

## التقييم الداخلي في مجلس الإدارة

استمرّ مجلس الإدارة في إجراء التقييم الذاتي في العام **٢٠١١**، وهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات داخل المجلس وإيجاد الطرق لتحسين الأداء من حيث النوعية والكمية. وقد تم هذا التقييم من خلال إجابة أعضاء مجلس الإدارة على سلسلة من الأسئلة المفصلة، كما أبدوا الملاحظات على مجموعة من المواضيع. وقد جاءت النتائج إيجابية في ما يتصل بالطريقة التي تتم فيها اجتماعات مجلس الإدارة، ووضع السياسات من قبل المجلس، وأداء الإدارة المالية. وسيتم استكمال المراجعة المخصصة للنتائج الناشئة عن هذا التقييم وللمواضيع التي تتطلب المزيد من التطوير في العام **٢٠١٢**.

من اليمين إلى اليسار | جان-فرانسوا لوبتي، فيليب ثورب، روبرت أوساليفان، "تان سري" أندرو شينغ

### السيد فيليب ثورب

في بداية مسيرته المهنية، عمل السيد ثورب كمحامي مرافعة ومحامي إجراء في نيوزيلندة. انتقل عام **١٩٨١** إلى هونغ كونغ حيث شغل العديد من المناصب العليا لدى "لجنة هونغ كونغ للأوراق المالية". عام **١٩٨٧**، تمّ تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لسوق هونغ كونغ للعقود الآجلة. وتشمل المناصب الأخرى التي شغلها السيد ثورب: الرئيس التنفيذي لـ"جمعية المتداولين والوسطاء في العقود الآجلة"، الرئيس التنفيذي لـ"سوق لندن للسلع"، الرئيس التنفيذي لـ"منظمة تنظيم إدارة الاستثمارات"، ومدير تنفيذي لدى "هيئة الخدمات المالية" البريطانية، والرئيس التنفيذي لمعهد الأسواق المالية ومقرّه واشنطن العاصمة. عام **٢٠٠٢**، كُلّف فيليب ثورب بالإشراف على بناء إطار العمل القانوني والآليات التنظيمية التي أدت إلى إنشاء هيئة دبي للخدمات المالية عام **٢٠٠٤**، وذلك قبل أن يتولى منصبه كرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال عام **٢٠٠٥**.

### السيد جان- فرانسوا لوبتي

تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، بالتالي منصب رئيس "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا". وقد عمل في فرنسا كرئيس "مجلس أسواق العقود الآجلة"، ورئيس "مجلس الأسواق المالية"، ورئيس "لجنة عمليات البورصة"، و"رئيس المجلس الوطني للمحاسبة في فرنسا" (وبصفته هذه، كان عضواً في معهد هيئة الأسواق المالية)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، و"لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". وهو اليوم عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باريبا".

### السيد "تان سري" أندرو شينغ

شغل السيد "تان سري" أندرو شينغ مناصب عليا في "بنك نيغارا ماليزيا"، والبنك الدولي وهيئة النقد المالية في هونغ كونغ. وعمل لمدّة سبع سنوات كرئيس لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ. وترأس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO ، إضافة إلى العديد من لجان منتدى الاستقرار المالي، ومجموعة وزراء المالية الاثنين والعشرين ومحافظي المصارف المركزية. تم تعيينه رئيساً لجمعية فانغ العالمية في هونغ كونغ في أغسطس ٢٠١١. ويعمل السيد شينغ مستشاراً رئيسياً للجنة تنظيم المصارف الصينية وهو عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة الخزانة الوطنية في ماليزيا. وقد منح جلالة ملك ماليزيا جائزة "بانغليما سيتيا ماهكوتا" إلى السيد أندرو شينغ، الذي بالتالي حصل على لقب "تان سري"، وذلك بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك في يونيو ٢٠١٠.

### السيد روبرت أوسوليفان

شغل السيد أوسوليفان منصب نائب الرئيس في مجموعة الإشراف على المصارف التابعة لبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت منظمات مصرفية أجنبية تعمل في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة لصالح هيئات الإشراف على المصارف العاملة في الخارج

أستمتع في العمل مع الطلاب كجزء من أنشطتنا الهادفة إلى التواصل مع المجتمع الأكاديمي مثلا من خلال برنامج إنجاز. وأنا سعيد لحصولي على فرصة المساهمة في تدريب الجيل الصاعد وتطويره.

**ركيزة التنمية الاجتماعية** |

تتمثل الركيزة الثانية لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية الاجتماعية وهي تشجع على "تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة و الرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية". فتساهم هيئة التنظيم في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدولة قطر من خلال دعم المجتمع عن طريق عقد الندوات التقنية، والمحاضرات، والحصص الدراسية في جامعات قطر ومن خلال برنامج "إنجاز".

**أندريه جيلاينس،** مدير رئيسي مساعد في مكتب المستشار العام

لمشاهدة كلمة أندريه جيلاينس،
**امسح**

٠١ ٠٢ ٠٣

٠٤ ٠٥

يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة المسؤوليات المناطة بأدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. فيكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس عن الأعمال الإدارية والعمليات اليومية في هيئة التنظيم، ويقدم تقريراً شهرياً مكتوباً حول هذه الأنشطة إلى المجلس.

يتألف فريق الإدارة التنفيذية من رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، ورؤساء الدوائر الأربع وهم: المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ، والمدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح، ورئيس دائرة الشؤون المالية. يتمتع كل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية بخبرة واسعة في قطاع الخدمات المالية ومجال التنظيم.

### ١. السيد فيليب ثورب

**رئيس مجلس الإدارة**

ترد التفاصيل الخاصة بخلفية السيد ثورب وخبرته في القسم المخصص لأعضاء مجلس الإدارة.

### ٢. السيد مايكل رايان

**الرئيس التنفيذي**

انضم السيد رايان إلى هيئة التنظيم في العام **٢٠٠٩** كنائب للرئيس التنفيذي. بدأ مايكل راين مسيرته كمحام في مكتب "كادوالادر، ويكرشام وتافت" في نيويورك، وتخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والمصارف. وفي العام **١٩٩٤**، انضم إلى "سي أس فيرست بوسطن" كمستشار قانوني كبير لمجموعة المشتقات الأميركية الشمالية التابعة لها. في العام**١٩٩٦**، انضم إلى ميريل لينش وتولى منصب المستشار العام لبنك ميريل لينش الدولي المحدود،

وهو البنك الدولي الأساسي للمجموعة. وبعد العمل سنة مع مجموعة ميريل لينش للأسهم في لندن، عيّن عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لبنك ميريل لينش الدولي المحدود. وتولى هذا المنصب لمدة ثماني سنوات قبل الانضمام إلى هيئة التنظيم. إثر عملية الدمج بين ميريل لينش وبنك أوف أميركا. في العام **٢٠٠٩** ، تم تعيينه أيضاً في منصب الرئيس التنفيذي للشركتين المدمجتين في إيرلندا كما كان عضواً في اللجنة الاستشارية لرئيس مجلس الوزراء لمدة سبع سنوات قبل تولّيه منصبه الجديد في الدوحة.

### ٣. السيد إيرول كروجر

**المدير التنفيذي، دائرة الإشراف والتصريح**

عُيّن السيد إيرول كروجر في منصب المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح في **١** أغسطس **٢٠١١**. وهو يملك أكثر من **٣٤** عاماً من الخبرة في مجال تنظيم الخدمات المالية من خلال عمله مع بنك الاحتياط الجنوب الإفريقي، حيث تركزت مهامه على مدى أكثر من عشرين عاماً على المسائل الرقابية وحيث شغل عدة مناصب عليا تنوعت بين مدير عام وكاتب البنوك ورئيس دائرة الإشراف على المصارف.

ساهم السيد كروجر في إبراز الملامح المستقبلية لتنظيم الخدمات المالية من خلال العمل بين العامين **٢٠٠٣** و**٢٠٠٩** في مجموعة الاتصال للمبادئ الأساسية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (والتي أصبحت تعرف بلجنة الاتصال الدولية منذ العام **٢٠٠٧**). ومنذ العام **٢٠٠٩**، هو يمثل بلاده بصفته عضواً كاملاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية.

### ٤. السيد جورج بيكرنغ

**المدير التنفيذي، دائرة السياسة والتنفيذ**

تمتد خبرة السيد بيكيرينغ في مجال التنظيم والأسواق المالية على أكثر من ثلاثين سنة. شغل السيد بيكيرينغ مؤخراً منصب رئيس دائرة إدارة الأموال والأعمال المصرفية في مصرف كندا حيث كان مسؤولاً عن سياسة الوكيل المالي في الدين الحكومي، والاحتياطات الخارجية، وإدارة المخاطر، والأنشطة المصرفية الحكومية للمصرف. كما عمل كمستشار للمحافظ وأمين سر للمجلس الحاكم من العام **٢٠٠٤** إلى العام **٢٠٠٥**. وكان عضواً في لجنة مراجعة الاستقرار المالي من العام **٢٠٠١** وحتى **٢٠١٠** ورئيس اللجنة الكندية لصرف العملات الأجنبية من العام **٢٠٠٤** وحتى **٢٠٠٨**.

عمل السيد بيكيرينغ في مصرف التسويات الدولية من العام **١٩٩٠** إلى **٢٠٠١** حيث شغل منصب ممثل الرئيس الأول لقارة آسيا والمحيط الهادىء لمصرف التسويات المالية في هونغ كونغ من العام **١٩٩٨** إلى **٢٠٠١**. كما شغل العديد من المناصب في دائرة الأعمال المصرفية وقسم المخاطر لبنك التسويات الدولية في بازل من العام **١٩٩٠** إلى **١٩٩٨**. وكان مستشاراً للمدير التنفيذي في بنك النقد الدولي في واشنطن العاصمة من العام **١٩٨٤** إلى **١٩٨٦**. ويحمل السيد بيكيرينغ شهادة بكالوريوس في التجارة وشهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة كارلتون في أوتاوا (كندا).

### ٥. السيد جاي بيرومال

**رئيس الشؤون المالية**

قبل انضمامه إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، شغل السيد بيرومال منصب رئيس دائرة الشؤون المالية في هيئة دبي للخدمات المالية. وقد تولى السيد بيرومال مناصب رئيسية عليا في كندا وهونغ كونغ. ويملك خبرة ما يزيد عن **٢٥** عاماً تضمنت مهاماً دولية مع مؤسسات عالمية مثل HSBC و Citibank. وهو حائز على شهادة محاسب إداري معتمد من مؤسسة خبراء المحاسبة الإداريين في المملكة المتحدة وعلى شهادة محاسب معتمد من مؤسسة خبراء المحاسبة في سريلانكا.

**ركيزة التنمية الاقتصادية** |

تتمثل الركيزة الثالثة لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية الاقتصادية وهي تهدف إلى "تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع". وتؤدي هيئة التنظيم دوراً بارزاً في هذا المجال من خلال التطوير المستمر للقطاع المالي في قطر.

بصفتي عضو في فريق مكافحة غسل الأموال، أحرص على إيجاد مناخ خال من أي شكل من أشكال الجريمة المالية.
وأشعر بإحساس رائع من الرضا المهني لمعرفتي بأن عملي كمسؤول مع هيئة التنظيم يساهم في تعزيز قطاع الخدمات المالية في قطر، وذلك من خلال توفير الفوائد والتوعية الفعالة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**محمد غلام**، مسؤول في وحدة مكافحة غسل الأموال

لمشاهدة كلمة محمد غلام، **امسح**

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

تميز العام **٢٠١١** بكونه عاماً حافلاً بالأحداث الخارجية نتيجة عودة انعدام الثقة بالاقتصاد العالمي والتغيرات السياسية في المنطقة. فقد عانى العديد من الاقتصادات الغربية من نمو اقتصادي ضعيف وارتفاع في الدين، في حين واجه العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اضطرابات سياسية. وعلى هذه الخلفية، حافظت قطر على استقرارها السياسي وأدائها الاقتصادي القوي.

ركزت هيئة التنظيم اهتمامها على مدار السنة على أهدافها الرئيسية. فاستمرت في التأكد من التزام المؤسسات الخاضعة إلى إشراف مركز قطر للمال بالممارسات السليمة والآمنة وبكافة القوانين والأنظمة المطبقة. وقد قامت هيئة التنظيم بالعديد من المبادرات لإبقاء أنظمة مركز قطر للمال على توافق مع تطورات المعايير العالمية ولجذب مؤسسات عالية الجودة لتنشىء فروعاً لها في مركز قطر للمال. وبغية تحقيق أهدافها، أدت هيئة التنظيم دوراً رئيسياً في مساعدة قطر على بناء اقتصاد قوي ومتنوع وقطاع خدمات مالية مستدام في الدولة.

## تطوير مركز قطر للمال

ازداد عدد الشركات المرخصة في مركز قطر للمال بنسبة **١٨,٣٪** ليصل إلى **١٢٣** شركة، من بينها **٦٤** شركة مصرحاً لها لمزاولة الأنشطة المنظمة؛ في حين ارتفع عدد الأفراد المعتمدين بنسبة **١٢٪** ليصل إلى **٥٦١** فرداً خلال السنة.

من المتوقع أن يتزايد عدد الشركات في مركز قطر للمال ومستوى الأنشطة فيه مع استمرار نمو الاقتصاد في قطر، والاستقرار السياسي فيها، وخطة الحكومة في الانفاق على مشاريع البنى التحتية خلال السنوات القادمة. وبشكل خاص، من المتوقع توسّع سوق التأمين ليوفر فرصاً أكبر للشركات التابعة لمركز قطر للمال التي تقدم منتجات التأمين العام والتأمين على الحياة إلى جانب منتجات التكافل.

ينص قانون مركز قطر للمال على مجموعة واسعة من الأنشطة (الأنشطة المسموح بها) التي يمكن مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله. وتصنف هذه الأنشطة عموماً إما ضمن الخدمات المالية (الأنشطة المنظمة) أو الخدمات المهنية مثل الخدمات القانونية أو المحاسبية التي تدعم شركات الخدمات المالية والكيانات التجارية الأخرى كالشركات القابضة (الأنشطة غير المنظمة).

يجب أن تحصل الشركات التي ترغب في مزاولة أحد نوعي الأنشطة المنظمة على ترخيص من هيئة مركز قطر للمال. كما يجب على هذه الشركات أن تنشئ وجوداً قانونياً لها في مركز قطر للمال من خلال تأسيس أو تسجيل فرع لها لدى مكتب تسجيل الشركات. أما الشركات التي تسعى إلى مزاولة الأنشطة المنظمة فيجب أن تحصل أيضاً على تصريح من هيئة التنظيم. وتتولى هيئة التنظيم حالياً دراسة كافة أنواع الطلبات المقدمة إلى مركز قطر للمال. وهي تقوم بتقييم الطلبات المقدمة من الشركات التي تسعى إلى الحصول على التصريح بمزاولة الأعمال المنظمة بعناية بالإضافة إلى تقييم الشركات التي تسعى إلى الحصول على ترخيص لمزاولة الأنشطة غير المنظمة بصفتها المسؤولة عن إدارة عملية الترخيص بالنيابة عن هيئة مركز قطر للمال. كما تقوم هيئة التنظيم بتقييم الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على موافقة لمزاولة الوظائف قيد الضبط في الشركات المصرح لها، بالإضافة إلى تقييمها لطلبات المدققين المعتمدين بالنيابة عن مكتب تسجيل الشركات.

وخلال عملية تقديم الطلبات، يعمل بعض الموظفين في هيئة التنظيم كأداة ربط بين أصحاب الطلبات ومكتب تسجيل الشركات في ما يتعلق بتسجيلها أو تأسيسها في مركز قطر للمال. وبعد معالجة طلبات التصريح وتقييمها تقييماً معمقاً تحدد هيئة التنظيم ما إذا كانت هذه الشركات تلبي الحد الأدنى من المعايير (بالنظر إلى مبادىء أفضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين). أما التقييم الأولي للمخاطر في ما يتعلق بقدرة صاحب الطلب على الالتزام بالواجبات المستمرة للشركة المصرح لها، فهو يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التصريح ككل.

في العام **٢٠١١**، بلغ عدد التراخيص الجديدة **٢٢** رخصة (من أنشطة منظمة وأنشطة غير منظمة) مقارنة بتسع رخص في العام **٢٠١٠**. كما شهد العام **٢٠١١** ثلاثة انسحابات مما أدى إلى زيادة عدد الشركات المرخصة **١٩** شركة. ومع نهاية العام **٢٠١١**، بلغ عدد الشركات المرخصة في مركز قطرللمال **١٢٣** مقارنة بـ**١٠٤** شركات في نهاية العام **٢٠١٠**، بزيادة بنسبة **١٨,٣٪**. أما التفاصيل حول الشركات الـ**١٢٣** المرخصة (من بينها **٦٤** شركة مصرحاً لها بمزاولة الأنشطة المنظمة)، فهي مبينة في الملحق **١**.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

وقد سجلت زيادة مهمة في عدد الطلبات المقدمة من المؤسسات الخليجية خلال السنة، تمثلت بخمسة تراخيص مُنحت إلى بنوك، أو شركات تأمين، أو شركات إدارة أصول مؤسسة في قطر وفي غيرها من دول الخليج.

وخلال السنة، تمت معالجة **٣٦١** طلباً لأفراد يسعون إلى الحصول على موافقة لمزاولة الوظائف قيد الضبط في الشركات المصرح لها. وتتنوع هذه الطلبات بين طلبات للحصول على موافقات وأخرى لإجراء انسحابات أو تعديلات على متطلبات قانونية معينة. وقد بلغ العدد الإجمالي للأفراد المعتمدين عند نهاية السنة **٥٦١** فرداً، الأمر الذي حقق زيادة بنسبة **١٢٪** عن العام **٢٠١٠** حيث بلغ العدد **٥٠١** فرداً.

يتضمن الملحق **٢** ملخصاً يشير إلى عدد الشركات المرخصة والأفراد المعتمدين على مدى خمس سنوات.

ومع نهاية العام **٢٠١١**، ازداد إجمالي أصول المؤسسات المصرفية التابعة لمركز قطر للمال بنسبة **٧٧٪** ليحقق **٥،٨٥٩** مليون دولار أمريكي (مقارنة بـ**٣،٣١٢** مليون د.أ. في العام **٢٠١٠**)، إلى جانب زيادات ملحوظة على أساس سنوي في الودائع، والقروض، والسلف، وغيرها من الأصول. إلا أن إجمالي الأصول خارج الميزانية انخفض بنسبة **١٦٪** إلى **١،٨١٧** مليون دولار أمريكي اعتباراً من **٣١** ديسمبر **٢٠١١** (مقارنة بـ**٢،١٥٩** مليون د.أ في العام **٢٠١٠**).

الأفراد المعتمدون

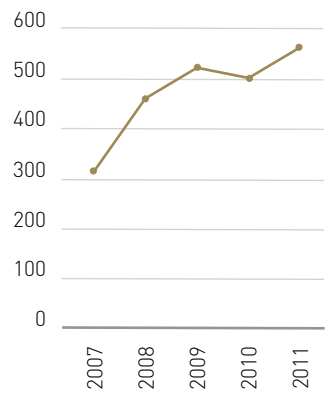


الشركات المرخصة

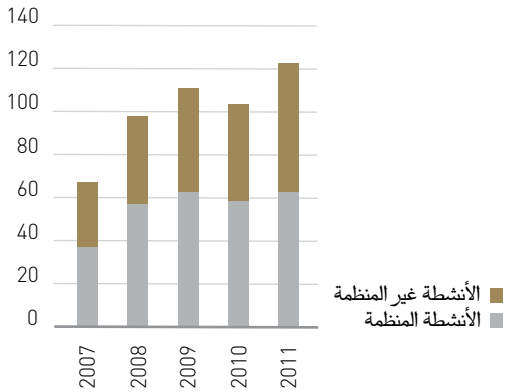

ركّزت هيئة التنظيم خلال السنة على أهدافها الأساسية، واستمرت في ضمان التزام المؤسسات الخاضعة لإشرافها في مركز قطر للمال بالممارسات الصحيحة والسليمة وامتثالها إلى كافة القوانين والأنظمة المطبقة.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

## البناء على إطار العمل التنظيمي

أدخلت هيئة التنظيم تعديلات على قواعدها بعد مشاورات مكثفة مع الشركات المصرح لها، وأجرت تقييمات حول مواضيع معينة في إطار التطورات العالمية والإقليمية. كما قامت بتعزيز قدراتها المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي حظي بردود إيجابية من مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### تقديم تنظيم فعّال

تلتزم هيئة التنظيم بالسعي إلى تطبيق مقاربة مرتكزة إلى المخاطر حول الإشراف تتضمن الرقابة على المعلومات المالية وتقييم دوري للمخاطر يكون ميدانياً وغير ميداني. وتستمر هيئة التنظيم بالاعتماد في عملها الرقابي على المعايير العالمية المتعددة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS) والمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال (IOSCO).

عقدت هيئة التنظيم خلال السنة الماضية اجتماعات مع مجموعات من الشركات المصرح لها بهدف تشجيع الحوار المفتوح حول المبادرات التنظيمية وتشكيل جدول الأعمال التنظيمي. وقد اشتملت هذه الاجتماعات على المشاركات الفعالة من قبل الشركات وقد ساعدت في وضع التعديلات على القواعد. كما أتت هذه الاجتماعات لتعزز المناقشات الثنائية القائمة بين الموظفين في مجال الرقابة كجزء من النظام الرقابي المعتمد.

بالإضافة إلى ذلك، أجريت تقييمات موضوعية على مدار السنة، وركّزت بشكل خاص على إدارة كل مؤسسة للمخاطر الناشئة عن انعدام التيقن المالي العالمي المستمر والتطورات السياسية الإقليمية. كما أجريت أيضاً مراجعات حول مواضيع معينة تتصل بشركات الوساطة التي تبيع عقود التأمين الطويلة الأمد بغية تقييم المعايير بناء على أفضل الممارسات. وقد توصلت هذه المراجعة إلى نتيجة رئيسية تتمثل بضرورة قيام بعض شركات الوساطة بتدعيم النصائح التي تقدمها بالوثائق اللازمة لتكون التوصيات التي تقدمها إلى الزبائن حول المنتجات مبنية على أسس واضحة.

استمرت هيئة التنظيم بتوسيع نطاق عملها الرقابي عن طريق التركيز بشكل أكبر على تحليل المخاطر الاحترازية الكلية. كما جرى تعزيز عاملي الدقة والتحديث في ما يتعلق ببيانات الشركات من خلال تطوير منصة الكترونية متينة لتقديم الوثائق التنظيمية تم إطلاقها في أبريل **٢٠١١**.

خلال العام **٢٠١١**، أجرت هيئة التنظيم تقييماً ذاتياً على أساس مبادىء بازل الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة، كما أجرت تقييماً ذاتياً آخر على أساس المبادىء الرئيسية للتأمين المعدلة والصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.

للاطلاع على المعلومات المحدثة حول مكافحة غسل الأموال،

**امسح**

إن نتائج هذين التقييمين والتغييرات المستمرة في المعايير التنظيمية الدولية ستدخل ضمن جدول أعمال هيئة التنظيم للعام **٢٠١٢** والأعوام التي تليه.

## مكافحة الجريمة المالية

في حين تقوم هيئة التنظيم بتعزيز مركز قطر للمال كمركز للأعمال التجارية العادلة والأخلاقية، وضعت هدفاً قانونياً لها يتمثل بالحد من مدى إمكانية استخدام الشركات المسجلة في المركز في أي ارتباط بأي نوع من أنواع الجريمة المالية. وبغية الالتزام بأهدافها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصّصت هيئة التنظيم وحدة مكوّنة من فريق عمل متخصص بمسائل مكافحة الجريمة المالية.

فقد تمّ تعزيز قدرات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغية ضبط المخاطر الناشئة عن الجريمة المالية وإعداد جدول أعمال يهدف إلى تعزيز الإشراف على الشركات في ما يتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستمرار في عملية التطبيق الفعال لقانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحت رعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استمرت هيئة التنظيم بالعمل عن كثب مع الوكالات المعنية بالمكافحة في الدولة لتطوير قواعد المكافحة بالتوافق مع قانون الدولة ومعايير مجموعة العمل المالي (الفاتف). وقد أظهر هذا العمل قدرة قطر على استخدام خبراتها في مكافحة غسل الأموال بشكل ثابت ومنسق لمعالجة التهديدات الناشئة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ساهمت هيئة التنظيم في الالتزام المستمر لدولة قطر مع الهيئات التي تضع المعايير العالمية، ومنها مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستمر قطر في تلقي الردود الإيجابية حول إطار عملها الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي عرّفته مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنه مثال يمكن أن تحتذي به البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك، أعفيت قطر من واجب تقديم التقارير سنوياً إلى تقديمها مرة كل سنتين.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

تشارك هيئة التنظيم بفعالية في الأنشطة الخاصة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي العام **٢٠١٢**، من المتوقع أن تتضمن هذه المشاركة الالتزام مع الدوائر والجهات الحكومية لايجاد الطريقة التي تمكنها من تطبيق معايير المكافحة بشكل أكثر فعالية. كما سيتم التركيز على تقديم أسلوب مرتكز إلى المخاطر لمعالجة التهديدات الناشئة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## توسيع نظام إدارة الأصول

وسّعت هيئة التنظيم نظامها الخاص بإدارة الأصول عن طريق إصدار نظام صناديق الاستثمار الجماعي المعدل في يناير **٢٠١١**، ونشرت دليلاً حول الموضوع نفسه في أبريل **٢٠١١**، كما نظمت جلسات إيضاحية للشركات والمؤسسات الحكومية خلال السنة.

كجزء من دور هيئة التنظيم الداعم لاستراتيجية مركز قطر للمال الهادفة إلى تعزيز قطر كمركز دولي وإقليمي لإدارة الأصول، أطلقت هيئة التنظيم نظام صنايق الإستثمار الجماعي المعدّل في يناير **٢٠١١**. ويدخل نظام الصناديق الجديدة ضمن قواعد أنظمة الإستثمار الجماعي لعام **٢٠١٠** وقواعد أنظمة الطرح الخاص لعام **٢٠١٠**.

وقد وسّع النظام الجديد قاعدة المستثمرين المسموح بهم لتشمل مستثمري البيع بالتجزئة، كما وسّع نطاق صناديق إدارة الأصول المسموح بها. وخلال العام **٢٠١١**، قامت هيئة التنظيم بتوسيع اتصالاتها بشركات إدارة الأصول الحالية والمحتملة والمؤسسات الحكومية التي تطوّر أعمال إدارة الإستثمار. نظّمت هيئة التنظيم جلسات إيضاحية لشركات إدارة الأصول العاملة في مركز قطر للمال، وعرضت مقاربتها المحدثة حول التصريح والإشراف. بالإضافة إلى ذلك، شاركت هيئة التنظيم في عدد من الفعاليات والمؤتمرات الدولية لتعزيز فهم أفضل لنظام إدارة الأصول الجديد.

وكدعم لهذه المبادرة، نشرت هيئة التنظيم "دليل نظام صناديق الإستثمار الجماعي في مركز قطر للمال" في أبريل **٢٠١١**.

## نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية

بادرت هيئة التنظيم إلى مراجعة الممارسات الفضلى بالإضافة إلى التشاور العام، وأطلقت على أثر ذلك نظاماً جديداً لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية في يوليو **٢٠١١** ونشرت دليلاً حول الموضوع نفسه في أكتوبر **٢٠١١**.

أطلقت هيئة التنظيم أيضاً نظاماً جديداً لأعمال شركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية في يوليو **٢٠١١**. ويدخل نظام التأمين الجديد ضمن قواعد أعمال شركات التأمين التابعة الخاصة، وقواعد أعمال الوساطة التأمينية.

وقد أتى تطبيق النظام الجديد على أثر مراجعة شاملة للممارسات الفضلى المتبعة في الهيئات الرقابية الدولية التي تضم حركة فعالة من شركات التأمين التابعة الخاصة إضافة إلى التشاور العام مع أصحاب المصالح في قطر. ويتيح النظام الجديد إنشاء شركات الخلية المحمية كشركات تأمين تابعة خاصة. كما يقوم بإنشاء إدارة شركات التأمين التابعة الخاصة كنشاط منظم جديد في مركز قطر للمال، ويحدد بأنه يجوز فقط للشركات المصرح لها من قبل هيئة التنظيم أن تدير شركات التأمين التابعة الخاصة المسجلة في المركز. وتتبع المتطلبات الإحترازية المرتكزة على المخاطر الواردة في قواعد أعمال شركات التأمين التابعة الخاصة وفي قواعد أعمال الوساطة التأمينية أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في دوائر اختصاص بارزة أخرى. كما تطبق هيئة التنظيم إجراءات خاصة بكل من الحالات المطروحة لتفعيل عملية تصريح شركات التأمين التابعة الخاصة في المركز.

وكدعم لهذه المبادرة، نشرت هيئة التنظيم "دليل نظام شركات التأمين التابعة الخاصة في مركز قطر للمال" في أكتوبر **٢٠١١**.

## نظام التدريب والكفاءة

بغية تحسين الحماية المقدمة إلى العملاء، وضعت هيئة التنظيم نظام تدريب وكفاءة مطوراً للشركات المصرح لها والأفراد المعتمدين، ويبدأ تطبيق النظام الجديد خلال العام ٢٠١٢.

طوّرت هيئة التنظيم نظام تدريب وكفاءة معزّزاً خلال السنة الماضية كجزء من التزامها بالحفاظ على المعايير المهنية وتعزيز هذه المعايير لدى الشركات العاملة في مركز قطر للمال. ويدخل النظام الجديد الذي سيتم تنفيذه على مراحل تمتد على **١٢** شهراً ابتداء من يناير **٢٠١٢**، المتطلبات المعتمدة في أفضل الممارسات العالمية في اختبارات المعايير المهنية والتطوير المهني المستمر، ويطبق على جميع الشركات المصرح لها والأفراد المعتمدين في مركز قطر للمال. كما يولي النظام أهمية كبيرة لتحسين وتعزيز التدريب والمؤهلات المهنية بشكل أكبر، الأمر الذي يساهم في توفير الخدمات المالية المهنية من قبل أشخاص مؤهلين لذلك وفي حماية عملاء المؤسسات المالية.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

## التعاون الدولي

بادرت هيئة التنظيم إلى تعزيز روابطها مع الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، وعملت على توسيع علاقاتها مع الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية من خلال مذكرات التفاهم واتفاقيات تبادل المعلومات.

عملت هيئة التنظيم على توسيع علاقات التعاون مع الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية وغيرها من الجهات التنظيمية والرقابية الدولية خلال السنة.

وكجزء من هذه الاستراتيجية، عززت هيئة التنظيم التزامها مع الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين في العام **٢٠١١**، وذلك من خلال انضمامها إلى عضوية اللجنة الفرعية لإعادة التأمين التابعة لها. كما تستمر هيئة التنظيم بمراقبة مشروع إطار العمل المشترك والملاءة **٢** الخاص بالجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين إلى جانب غيره من التطورات العالمية، وذلك لضمان استمرارها في تلبية أحدث الممارسات العالمية الفضلى في أعمالها وممارساتها الرقابية.

خلال العام **٢٠١١**، وقعت هيئة التنظيم على مذكرتي تفاهم مع كل من هيئة التنظيم والإشراف على البنوك في تركيا وبنك الاحتياطي الهندي، من شأنهما أن تساهما في توثيق الروابط والتعاون في مجال الإشراف على المؤسسات المالية التابعة لمركز قطر للمال. كما وقعت على اتفاقية لتبادل المعلومات مع هيئة الخدمات المالية في اليابان خلال زيارة اللجنة الاقتصادية القطرية اليابانية المشتركة إلى اليابان، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية تعاون مع هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.

فضلاً عن ذلك، سبق ووقعت هيئة التنظيم على مذكرات تفاهم مع مؤسسة نقد البحرين، وبنك نيجارا ماليزيا، ولجنة الرقابة على المصارف في لبنان، وسوق رأس المال في عمان، وبنك ايرلندا المركزي، والبنك المركزي الأردني، ولجنة تنظيم المصارف الصينية، واللجنة المصرفية الفرنسية، وهيئة الخدمات المالية في دبي، وهيئة الرقابة المالية في كوريا، وهيئة الرقابة المالية الاتحادية الألمانية، وهيئة التقاعد والتأمين في جزيرة مان، وهيئة جيرسي للخدمات المالية، وهيئة النقد في سنغافورة، ومكتب ضبط العملة في الولايات المتحدة، ودائرة التأمين في مصرف ديلاوير، والهيئة الاتحادية السويسرية للمصارف.

للاطلاع على المعلومات المحدثة حول التعاون الدولي، **امسح**

استمرت هيئة التنظيم بتوسيع نطاق عملها الرقابي عن طريق التركيز على تحليل المخاطر الاحترازية الكلية.

وعملت هيئة التنظيم على تعزيز عاملي الدقة والتحديث في ما يتعلق ببيانات الشركات من خلال تطوير منصة الكترونية صلبة لتقديم الوثائق التنظيمية تم إطلاقها في أبريل ٢٠١١.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

## تعزيز الالتزام مع الشركاء

حافظت هيئة التنظيم على حوار ناشط مع المؤسسات الحكومية والمشاركين في السوق وعززت برامج التواصل مع الجامعات المحلية.

حرصت هيئة التنظيم على الحفاظ على علاقة عمل وطيدة وحيوية مع كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة الأعمال والتجارة على مدار السنة. وتستمر هذه العلاقة في تمكيننا من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ما بين المجتمع التنظيمي في قطر.

كما عززت هيئة التنظيم برنامج التواصل مع الجامعات في قطر من خلال توفير العديد من فرص التعليم للطلاب من جامعة قطر وجامعة جورجتاون قطر عن طريق تنظيم برامج تدريب صيفية وتقديم الخبرات العملية. وفي العام **٢٠١١**، شارك سبعة طلاب من هاتين الجامعتين في برنامج تدريبي يمتد على مدى خمسة أسابيع. بالإضافة إلى ذلك، قدم موظفون من هيئة التنظيم محاضرات لطلاب كلية الحقوق في جامعة قطر حول مختلف المواضيع التنظيمية كما شاركوا في الإشراف على طلاب الحقوق.

## تعزيز إطار التنفيذ

بادرت هيئة التنظيم إلى تبسيط كافة السياسات والممارسات وجمعها في مستند واحد تحت عنوان "سياسة التنفيذ للعام **٢٠١٢**" التي دخلت حيز التنفيذ في يناير **٢٠١٢**.

في حين أنه نادراً ما تقع مخالفات لقواعد هيئة التنظيم وأنظمتها، إلا أن النظام الفعال يتطلب من هيئة التنظيم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة في حال حصول أي خروقات. وتعتمد هيئة التنظيم في ممارسة صلاحياتها التنفيذية على مقاربة مرتكزة إلى المخاطر تكون متناسبة مع درجة الخروقات المرتكبة أي أنها تركز اهتمامها على تحديد المسائل التي تشكل خطراً عالياً على أهدافها التنظيمية ومعالجة تلك المسائل.

نظراً إلى أن أحد أهداف هيئة التنظيم هو تأدية مهامها بشكل عادل وشفاف، بادرت هيئة التنظيم إلى جمع كافة سياساتها وممارساتها القائمة والمتصلة بالتنفيذ في وثيقة عامة موحدة تحت عنوان "سياسة التنفيذ للعام **٢٠١٢**" التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير **٢٠١٢**. يشتمل النظام الجديد على السياسة السابقة لهيئة التنظيم حول العقوبات المالية والتنديد العام الواردة في سياسة الخدمات المالية للعام **٢٠٠٩**. تتضمن السياسة الجديدة تبسيط عملية التنفيذ في جوانب معينة، على سبيل المثال تم إدخال رسوم إدارية على حالات التأخر في تقديم الإخطارات والتقارير. واستفادت السياسة الجديدة من مشاركات عدد كبير من الأشخاص المعنيين في قطر وهي تساعد الجهات الخاضعة لاجراءات تنفيذية على فهم المقاربة المعتمدة من هيئة التنظيم.

منذ إطلاق هيئة التنظيم في العام **٢٠٠٥**، ازداد عدد الشركات العاملة في مركز قطر للمال ومستوى أنشطتها، وفي المقابل ازداد عدد اجراءات التنفيذ المتخذة. وتقدم هيئة التنظيم على نشر قراراتها على موقعها الالكتروني لدى اتخاذها أي إجراء تنفيذي رسمي.

وتسعى هيئة التنظيم جاهدة إلى العمل مع الشركات على نحو استباقي لحل المسائل في الوقت اللازم وبشكل ملاءم ومتناسب.

## تطوير رأس المال البشري

تواصل هيئة التنظيم تطوير المواهب القطرية من خلال برنامجها الناجح المخصص للخريجين القطريين والذي يعدّ تجربة تعليمية تفاعلية تمتد على مدى ١٢ شهراً وتهيئ الخريجين من خلاله على الانخراط في مجال التنظيم المالي.

تحرص هيئة التنظيم على الحفاظ على بيئة عمل بمستوى عالمي وذلك من خلال الاستمرار في بناء فريق عمل قوي من خلفيات محلية متنوعة وعالمية. يضم فريق العمل الحالي أفراداً يتمتعون بخبرة عميقة في مجال التنظيم اكتسبوها من دوائر اختصاص مختلفة من كافة أنحاء العالم بما فيها استراليا، وبرمودا، وكندا، وفرنسا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وايرلندا، وأفريقيا الجنوبية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، استمرّ الموظفون بالحصول على شهادات مهنية وبتنمية خبراتهم عن طريق المشاركة في ندوات واجتماعات في مجالات إدارة المخاطر، والتمويل الإسلامي، والحوكمة المؤسسية، ومكافحة غسل الأموال، والتأمين.

كما تلتزم هيئة التنظيم ببناء قوة عاملة مستدامة عن طريق توظيف المواطنين القطريين الذين سيرسمون مستقبل الخدمات المالية في البلاد وتطويرهم. وتماشياً مع ركيزة التنمية البشري الواردة في رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**، تواصل هيئة التنظيم في المساهمة بتطوير المواهب القطرية في قطاع الخدمات المالية من خلال برنامج شامل مخصص للخريجين الجامعيين.

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

يهدف برنامج تطوير الخريجين الجامعيين إلى تطوير الشباب الذين تخرجوا مؤخراً ويمتلكون حافزاً قوياً. ويقدم البرنامج خبرة مهمة عن طريق العمل مع مؤسسة تنظيمية ذات مستوى عالمي وتحت إشراف مدربين خبراء. ويحضر المشاركون دورات تدريبية خارجية وبرامج داخلية تساهم في إعدادهم للاستمرار في العمل مع هيئة التنظيم أو المساهمة في بناء قطاع الخدمات المالية في قطر.

وخلال مدة البرنامج طوال **١٢** شهراً، يتنقل المشاركون بين عدد من الوظائف في إحدى الدوائر التنظيمية المهمة (الإشراف والتصريح أو السياسة والتنفيذ) لاكتساب خبرة العمل في كل وظيفة واكتساب المفاهيم التفصيلية في كل من المجالات. ويقوم بإرشاد المشاركين في هذا البرنامج مدربون متمرسون من مختلف أنحاء العالم.

وخلال البرنامج، تدعم هيئة التنظيم المشاركين أيضاً من خلال توفير منصة للتعلم الإلكتروني تسمح لهم باكتساب المبادىء والمهارات التنظيمية وتعزيزها. بالإضافة إلى ذلك، يلتحق المشاركون ببرامج تؤهلهم الحصول على شهادات تعزز كفاءاتهم في مجال التنظيم، والإمتثال، والقانون.

منذ إطلاق البرنامج في العام **٢٠٠٧**، اشترك **١٧** خريجاً قطرياً في البرنامج واستمر عدد المشاركين في التزايد سنة بعد أخرى.

تلتزم هيئة التنظيم بكافة مكوناتها التزاماً أساسياً ببرنامج تطوير الخريجين الجامعيين. ويتضح هذا الالتزام من خلال العناية الخاصة التي يوليها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى الاستثمار في البرنامج والمشاركين فيه. ويعتبر برنامج تطوير الخريجين الجامعيين مكوناً مركزياً لثقافة أشمل تنطوي على مشاركة المعرفة والتدريب في هيئة التنظيم.

## تعزيز التكنولوجيا

بادرت هيئة التنظيم إلى إطلاق المنصة الالكترونية لرفع المستندات، وستستتبع تلك الخطوة بسلسلة من حلول الأعمال الالكترونية التي تهدف إلى إرساء الامتياز التشغيلي على جميع المستويات.

نجحت هيئة التنظيم في تطبيق النظام الالكتروني لرفع المستندات والتقارير في الأول من أبريل **٢٠١١**، الأمر الذي أتاح للشركات المصرح لها تقديم مستنداتها التنظيمية المختلفة وبياناتها بشكل آمن، ومن بينها التقارير التنظيمية وطلبات تسجيل الوظائف قيد الضبط التي يزاولها الأفراد المعتمدون، أو تعديل هذه الوظائف أو سحبها.

إن اعتماد المنصة الالكترونية لرفع المستندات التنظيمية هي أول خطوة من نوعها ضمن مجموعة من المبادرات التي وضعتها هيئة التنظيم لإرساء الامتياز التشغيلي من خلال ادخال التكنولوجيا في تسيير الأعمال الأساسية وتجنب تكرار العمليات والبيانات نفسها. إن هذه المبادرة، إلى جانب القدرة على التقاط البيانات منهجياً، ستؤدي إلى تحسينات ملحوظة في قدرة هيئة التنظيم على جمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بالنتائج المستقبلية ضمن نطاق الشركات المصرح لها.

وقد قدمت الشركات هذا العام أكثر من **٧٠٠** تقرير احترازي رفع الكترونياً. كما تلقت هيئة التنظيم **٣٦١** طلب تصريح لاعتماد أفراد في وظائف قيد الضبط بينها **٢٥٥** طلباً إلكترونياً. وخلال السنة المقبلة، تتطلع هيئة التنظيم إلى تطوير وتعزيز هذه القدرة الالكترونية من خلال إضافة نماذج تنظيمية أخرى إلى المنصة القائمة.

**ركيزة التنمية البيئية** |

تتمثل الركيزة الرابعة لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية البيئية على أساس "إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة". وتلتزم هيئة التنظيم في حماية البيئة والحفاظ عليها لأجيال المستقبل وتتولى واجبها في هذا الصدد بشكل حازم وجدي.

تشهد قطر تغيراً سريعاً وينمو اقتصادها على نحو متصاعد. ويعود هذا التطور البارز إلى الأرض التي أنعمت علينا بالخيرات فأقل ما يمكننا فعله هو الحفاظ على نظافتها وصحتها. ونحرص في هيئة التنظيم على حماية البيئة من خلال استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، وبرامج إعادة تدوير الأوراق ونبذل قصارى جهدنا لتنفيذ أعمالنا الكترونياً لتوفير الأوراق.

**فاطمة المير**، مديرة في المحاسبة الإدارية

لمشاهدة كلمة فاطمة المير، **امسح**

تطوير مركز قطر للمال
البناء على إطار العمل التنظيمي
توسيع نظام إدارة الأصول
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة والوساطة التأمينية
نظام التدريب والكفاءة
التعاون الدولي
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تعزيز إطار التنفيذ
تطوير رأس المال البشري
تعزيز التكنولوجيا
المراجعة المالية

## المراجعة المالية

بصفتنا جهة تنظيمية مستقلة، نسعى جاهدين إلى تحقيق نتائج تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية مع مراعاة المهام التي ننفذها والمحاسبة التي نخضع لها من الناحية الوطنية.

تتلقى هيئة التنظيم التمويل من دولة قطر على أساس الميزانية السنوية المعتمدة من قبل مجلس إدارتها. وتعزز هيئة التنظيم استقلاليتها المالية من خلال الأرباح المحتجزة والاحتياطات التي تبلغ **٢٧,٢٥** مليون د.أ والتي تضمن توافر التمويل الكافي في كافة الأوقات لتلبية أهدافها التنظيمية. تُستثمر هذه الاحتياطات في ودائع مصرفية قصيرة الأجل تتوافق استحقاقاتها مع متطلبات التدفق النقدي المستقبلي لهيئة التنظيم.

تخضع كافة إيرادات ونفقات هيئة التنظيم إلى المراقبة بحسب الميزانية المعتمدة، وتقدم حسابات الإدارة إلى مجلس الإدارة عند كل اجتماع ربع سنوي له، ويتم شرح الفروقات في حال وجدت. بلغت التكاليف الإجمالية للعام **٢٠١١** أقل من الميزانية على الرغم من إعادة تخصيص الأموال من الميزانية خلال السنة لتغطية التكاليف القانونية الناشئة عن الاجراءات التنفيذية القائمة والتي لا تدخل ضمن الميزانية.

وباستثناء العقوبات المالية، ازداد إجمالي الدخل بشكل هامشي. كما ازدادت ايرادات الرسوم بقيمة **٨٧،٠٠٠** د.أ. إلا أنه نتيجة نسب الفوائد المنخفضة على الودائع المصرفية في السوق المحلية، انخفضت ايرادات الفوائد بقيمة **٢٩،٠٠٠** د.أ. من ناحية أخرى، انخفضت العقوبات المالية التي فرضتها هيئة التنظيم من **٧٠٦،٠٠٠** د.أ. في العام **٢٠١٠** إلى **٨٢،٠٠٠** د.أ. في العام **٢٠١١**.

ازداد إجمالي النفقات بنسبة **٨,٩٪** ليبلغ **٣٠,٦٦** مليون د.أ. ويعود ذلك بشكل خاص إلى ارتفاع تكاليف الموظفين بما في ذلك توظيف واستبقاء المواطنين القطريين، والذي حقق نجاحاً كبيراً في العام **٢٠١١**. بلغ صافي النفقات **٢,٢٧** مليون د.أ. أي أقل من مخصصات الميزانية البالغة **٢٩,٥** مليون د.أ. وبموجب المادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) للعام **٢٠٠٥**، قرر مجلس الإدارة احتجاز هذا الفائض كجزء من التحويل إلى الاحتياطي العام.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة
دولة قطر

### تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في **٣١** ديسمبر **٢٠١١** وبيانات الأنشطة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

### مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء.

### مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي عن هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة عن خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات بهدف الحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة بالبيانات المالية سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر فإننا نأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الأوضاع القائمة

وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

## الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي لهيئة التنظيم كما في وللسنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١١** وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

## التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض التدقيق. إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال تمسك سجلات محاسبية منتظمة تتفق معها البيانات المالية. ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم **٧** لعام **٢٠٠٥** خلال السنة والتي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال هيئة التنظيم أو مركزها المالي كما في **٣١** ديسمبر **٢٠١١**.

KPMG

التاريخ ٤ مارس ٢٠١٢
الدوحة
دولة قطر

بيان المركز المالي [كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١]

| | إيضاحات | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| **الموجودات غير المتداولة** | | | |
| موجودات غير ملموسة | ٥ | ٤٠٩ | ٤٧٧ |
| أثاث ومعدات | ٦ | ٤٤٤ | ٦٦٩ |
| **إجمالي الموجودات غير المتداولة** | | ٨٥٣ | ١,١٤٦ |
| **الموجودات المتداولة** | | | |
| مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً | ٧ | ١,٩٦٦ | ١,٦٦٠ |
| نقد وأرصدة لدى البنوك | ٨ | ٣١,١٦١ | ٢٧,٦٩٨ |
| إجمالي الموجودات المتداولة | | ٣٣,١٢٧ | ٢٩,٣٥٨ |
| **إجمالي الموجودات** | | ٣٣,٩٨٠ | ٣٠,٥٠٤ |
| **حقوق الملكية والمطلوبات** | | | |
| **حقوق المالك** | | | |
| احتياطي عام | ٩&٢ | ٢٢,٦٥١ | ١٧,٦٥١ |
| الفائض المالي المحتفظ به | ٩&٢ | ٤,٥٩٧ | ٧,٣٢٥ |
| **إجمالي حقوق المالك** | | ٢٧,٢٤٨ | ٢٤,٩٧٦ |
| **المطلوبات المتداولة** | | | |
| دائنون ومبالغ مستحقة الدفع | ١٠ | ٦,٧٣٢ | ٥,٥٢٨ |
| **إجمالي المطلوبات المتداولة** | | ٦,٧٣٢ | ٥,٥٢٨ |
| **إجمالي حقوق المالك والمطلوبات** | | ٣٣,٩٨٠ | ٣٠,٥٠٤ |

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢.

فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

جاي بيرومال
رئيس دائرة الشؤون المالية

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الأنشطة [للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١]

| | إيضاحات | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| إيرادات الرسوم | | ٢,٢٨١ | ٢,١٩٤ |
| غرامات مالية | | ٨٢ | ٧٠٦ |
| إيرادات أخرى | ١١ | ١,٠٢٥ | ١,٠٥٤ |
| إجمالي الإيرادات | | ٣,٣٨٨ | ٣,٩٥٤ |
| **المصروفات** | | | |
| الرواتب والتكاليف الأخرى ذات العلاقة | | (٢٥,٨٩٠) | (٢٣,٥٥٨) |
| المصروفات العمومية والإدارية | ١٢ | (٤,١٢١) | (٣,٩٣٦) |
| مصاريف مجلس الإدارة | | (٦٥١) | (٦٥٩) |
| **إجمالي المصروفات** | | (٣٠,٦٦٢) | (٢٨,١٥٣) |
| **زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات** | | (٢٧,٢٧٤) | (٢٤,١٩٩) |
| اعتمادات مالية من الحكومة | | ٢٩,٥٤٦ | ٢٨,٩١٢ |
| **الفائض للسنة** | | ٢,٢٧٢ | ٤,٧١٣ |

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية [للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١]

| | الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي | الفائض المحتفظ به ألف دولار أمريكي | الإجمالي ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ | ١٢,٦٥١ | ٧,٦١٢ | ٢٠,٢٦٣ |
| الفائض للسنة | — | ٤,٧١٣ | ٤,٧١٣ |
| تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام | ٥,٠٠٠ | (٥,٠٠٠) | — |
| الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ | ١٧,٦٥١ | ٧,٣٢٥ | ٢٤,٩٧٦ |
| الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ | ١٧,٦٥١ | ٧,٣٢٥ | ٢٤,٩٧٦ |
| الفائض للسنة | — | ٢,٢٧٢ | ٢,٢٧٢ |
| تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام | ٥,٠٠٠ | (٥,٠٠٠) | — |
| **الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١** | ٢٢,٦٥١ | ٤,٥٩٧ | ٢٧,٢٤٨ |

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية [للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١١]

| | إيضاحات | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل** | | | |
| فائض المصروفات على الإيرادات للسنة | | (٢٧,٢٧٤) | (٢٤,١٩٩) |
| *تعديلات للبنود التالية:* | | | |
| إهلاك تكاليف البرمجيات | ٥ | ١٩٤ | ٤٤ |
| الإهلاك | ٦ | ٣٩٨ | ٦١٤ |
| شطب أعمال رأسمالية قيد التنفيذ | | ٢١ | – |
| انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها | ٧ | ٥ | – |
| الربح من بيع أثاث ومعدات | | (٣) | – |
| إيرادات الفوائد | ١١ | (٨٢٠) | (١,٠٥٤) |
| *خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل* | | (٢٧,٤٧٩) | (٢٤,٥٩٥) |
| *التغيرات في رأس المال العامل* | | | |
| المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً | | (٣١١) | ٧٢٦ |
| الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع | | ١,٢٠٤ | (١,٤٠٧) |
| | | (٢٦,٥٨٦) | (٢٥,٢٧٦) |
| إيرادات فوائد مستلمة | ١١ | ٨٢٠ | ١,٠٥٤ |
| **صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية** | | (٢٥,٧٦٦) | (٢٤,٢٢٢) |
| **التدفقات النقدية وأنشطة الاستثمار** | | | |
| تكاليف تطوير البرمجيات | ٥ | (١٢٦) | (٥٢١) |
| شراء أثاث ومعدات | ٦ | (١٩٧) | (٤٠٩) |
| المتحصل من بيع أثاث ومعدات | | ٦ | – |
| **صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية** | | (٣١٧) | (٩٣٠) |
| التدفقات النقدية من أنشطة التمويل | | | |
| اعتمادات مالية من الحكومة | ٢ | ٢٩,٥٤٦ | ٢٨,٩١٢ |
| **صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل** | | ٢٩,٥٤٦ | ٢٨,٩١٢ |
| الزيادة في النقد وما في حكم النقد | | ٣,٤٦٣ | ٣,٧٦٠ |
| النقد وما في حكم النقد في بداية السنة | | ٢٧,٦٩٨ | ٢٣,٩٣٨ |
| **النقد وما في حكم النقد في نهاية السنة** | ٨ | ٣١,١٦١ | ٢٧,٦٩٨ |

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## ١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم **٧** لسنة **٢٠٠٥** بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات متعددة الجنسيات لتأسيس شركات تزاول الأنشطة المصرفية العالمية والخدمات المالية وأنشطة التأمين والمراكز الرئيسية للشركات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يضمّ مركز قطر للمال أربع هيئات هي هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال. تعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم")، وهي جهة التنظيم المستقلة، أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص ب **٢٢٩٨٩** الدوحة في دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية فقط بأنشطة وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

## ٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة، قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت **٢٩,٥٤٦,٠٣٣** دولار أمريكي (مقارنة بـ **٢٨,٩١٢,٣٣٣** دولار أمريكي في سنة **٢٠١٠**). وحيث أنه لهيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة فقد تمت معاملة هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

خلال السنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١١**، تم تحويل مبلغ **٥,٠٠٠,٠٠٠** د.أ (على غرار العام **٢٠١٠**: **٥,٠٠٠,٠٠٠** د.أ) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام. إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

## ٣. أسس الإعداد

### ٣,١ فقرة الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون مركز قطر للمال رقم **٧** لسنة **٢٠٠٥**.

### ٣,٢ أساس القياس

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

### ٣,٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لهيئة التنظيم هي الريال القطري. غير أنه تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض لهيئة التنظيم.

تمت ترجمة الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بمعدل صرف يبلغ **٣,٦٤٥** ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

## ٣. أسس الإعداد (تابع)

### ٣,٤ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادرة عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

وعلى وجه الخصوص، فإن المعلومات المتعلقة بالتقديرات غير الأكيدة والأحكام المفصلية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية، ترد في الإيضاح رقم ١٦.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية تتطابق مع تلك المستخدمة للسنة المالية السابقة.

### ٤,١ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة البرمجيات المطورة داخليا. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير البرمجيات المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجديا من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والمقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجود بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الموجود منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة.

يتم فقط إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة إلى وضع الموجود في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الموجودات بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات اعتبارا من التاريخ الذي يصبح الموجود متاحا للاستخدام المطلوب. يتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الأنشطة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجود غير ملموس يمكن الاعتراف به يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الأنشطة عند تكبدها.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### ٤,١ الموجودات غير الملموسة (تابع)

يتم الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

### ٤,٢ الأثاث والمعدات

#### الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد مكاسب وخسائر استبعاد بنود الأثاث والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها بالصافي في بيان الأنشطة.

#### التكاليف اللاحقة

تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الأنشطة عند تكبدها.

#### الإهلاك

يتم احتساب الإهلاك على المبلغ القابل للإهلاك وهو تكلفة الموجودات أو المبلغ الآخر البديل للتكلفة ناقص قيمته الباقية. يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات حيث أن ذلك يعكس على نحو قريب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود. الأعمار الإنتاجية المقدرة للأثاث والمعدات للفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

| | |
|---|---|
| الأثاث والتركيبات | ٣ سنوات |
| المعدات المكتبية | ٣ سنوات |
| التحسينات على العقار المستأجر | ٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل |
| السيارات | ٣ سنوات |

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات سنويا من قبل الإدارة.

#### الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تقاس تكلفة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقص خسارة الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة بشكل مباشر إلى وضع الموجودات في حالة العمل المنشود منه وتكلفة تفكيك وإزالة أية بنود وترميم الموقع الذي كانت فيه. يتم تحويل الأثاث والمعدات في طور الإنشاء إلى فئة الأثاث والمعدات المتعلقة بها عند اكتمالها. يعتبر الأثاث والمعدات مكتملة عندما تكون جاهزة للاستخدام المنشود منها.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### ٤,٢ الأثاث والمعدات (تابع)

انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد الانخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية. في حال وجود أي مؤشر من هذا النوع وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى القيمة القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

### ٤,٣ الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على أتعاب وذمم مدينة أخرى وأرصدة نقدية ولدى البنوك (ويشار إليها مجتمعة بالموجودات المالية المصنفة كـ "قروض وذمم") وذمم دائنة ومستحقات (ويشار إليها بالمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة).

الموجودات المالية المصنفة على أنها قروض وذمم مدينة (الاعتراف المبدئي والقياس)

وهي تمثل موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مدرجة في سوق نشطة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف مبدئياً بالقروض والذمم المدينة في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف تنسب بصورة مباشرة إلى المعاملة. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا أية خسائر انخفاض في القيمة.

الأتعاب والذمم المدينة الأخرى

يتم إثبات الأتعاب المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية بالصافي من مخصصات المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون الرديئة عندما لا يكون هناك احتمال باستردادها.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك لغرض الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ معروفة من النقد وعرضة لمخاطر غير هامة للتغيرات في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يجري تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها.تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة في حال أشار الدليل الموضوعي إلى وقوع حادثة خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات وأنه لذلك الحدث أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوق بها. قد يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية التقصير أو التأخير من جانب المقترض وإعادة هيكلة مبلغ مستحق الدفع بموجب بنود لن يتم النظر فيها بخلاف ذلك، والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في مرحلة إفلاس أو التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤,٣ الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تابع)

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات. يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الأنشطة. عندما يتسبب حدث لاحق في إنقاص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم رد النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الأنشطة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بأية موجودات مالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما تقوم بتحويل الحقوق باستلام التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بالموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والعوائد الهامة الخاصة بملكية الموجودات المالية. يتم الاعتراف بأية فائدة تنشأ أو يتم الاحتفاظ بها في الموجودات المالية المحولة كموجودات أو مطلوبات مالية منفصلة.

تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة عن المبالغ التي ينبغي دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات المستلمة، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أو لم تصدر. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنجز التزاماتها التعاقدية أو تلغيها أو تنتهي منها.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط وحصراعندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب في إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

٤,٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو استدلالي) ناشىء من حدث سابق، وتكون تكاليف تسوية الالتزام تحتمل أن يطلب تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات ويمكن قياسها بصورة موثوقة .

٤,٥ تكاليف منافع التقاعد

تبعا لقرار مجلس الوزراء رقم **١١** لسنة **٢٠١١** بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم **٢٤** لعام **٢٠٠٢** (القانون) لكافة الموظفين القطريين في هيئة التنظيم، فقد قامت الهيئة بالاعتراف بصندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في **٢٦** يناير **٢٠١١**.

ينبغي أن يساهم الموظفون القطريون بنسبة **٥٪** وهيئة التنظيم بنسبة **١٠٪** في الراتب التقاعدي للموظف. وتدخل مساهمة هيئة التنظيم ضمن النفقات المبينة في بيان الأنشطة.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### ٤,٦ إيرادات الرسوم

الإيرادات الناتجة عن معالجة الطلبات هي غير قابلة للاسترداد، وعليه يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها. يتم الاعتراف برسوم الترخيص السنوية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

### ٤,٧ العقوبات المالية

تتمتع هيئة التنظيم، بموجب لوائح الخدمات المالية، بالسلطة في فرض غرامات مالية عندما تعتقد بأن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بخرق اشتراط معين وارد في البند الأول من المادة ٨٤ من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم إتباعها عند تحديد مبلغ أية غرامة مالية ينبغي فرضها فيما يتعلق بمثل هذه الخروقات، مبينة في سياسة الخدمات المالية لهيئة التنظيم ٢٠٠٩
(العقوبات المالية والتأنيب العلني).

يتم احتساب الغرامات المالية على أساس تراكمي في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إظهار الدخل في بيان الأنشطة.

### ٤,٨ إيراد الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس تراكمي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

### ٤,٩ الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات ويتم الاعتراف بها في بيان الأنشطة على مدى الفترة الضرورية لتطابقها مع التكاليف التي تنوي تعويضها.

### ٤,١٠ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأعمال هيئة التنظيم بسعر صرف العملة السائد في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن بيان الأنشطة.

### ٤,١١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١١

*(أ)* معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ *(المنقح)*، "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة"
تم إصدار هذا المعيار في نوفمبر ٢٠٠٩. يوضح هذا المعيار المنقح ويبسط تعريف الطرف ذي العلاقة ويلغي الاشتراط الخاص بقيام الشركات ذات العلاقة بالحكومة بالإفصاح عن تفاصيل جميع المعاملات مع الحكومة والشركات الأخرى ذات الصلة بالحكومة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤,١١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

لم يكن لتبني هذا المعيار أي أثر هام على إفصاح الأطراف ذات العلاقة بهيئة التنظيم.

*(٢)* التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية *(٢٠١٠)*

احتوت التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في **٢٠١٠** على عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أنها غير عاجلة ولكنها ضرورية. تشتمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض والاعتراف والقياس إضافة إلى تعديلات اصطلاحية وتحريرية متعلقة بتشكيلة فردية من المعايير الدولية للتقارير المالية. باستثناء التحسينات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٧** والتي تنطبق بشكل رئيسي على البنوك والمؤسسات المالية لم يكن هناك تغييرات هامة على السياسات المحاسبية لهيئة التنظيم نتيجة لهذه التعديلات.

التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية **٢٠١٠** - المعيار الدولي للتقارير المالية *(٧)* الأدوات المالية: الإفصاحات

تضيف التحسينات بيانا صريحا بأن الإفصاحات النوعية يجب أن تكون في سياق الإفصاحات الكمية لتمكين المستخدمين من تقييم تعرض الكيان للمخاطر الناشئة من الأدوات المالية بشكل أفضل. إضافة إلى ذلك فقد عدل مجلس معايير المحاسبة الدولية وأزال متطلبات الإفصاح الحالية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يسري مفعولها بعد

المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد للسنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١١** لم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية.

*(١)* معيار المحاسبة الدولي رقم **١** *(تعديل)* – عرض بنود الدخل الشامل الآخر

تشترط التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم **(١)** قيام الكيان بعرض بنود الدخل الشامل الآخر التي يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في المستقبل في حالة تحقق شروط معينة وذلك بشكل منفصل عن تلك التي لا يمكن أبدا إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة. يسري مفعول التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد **١** يوليو **٢٠١٢** مع إمكانية التبني المبكر له.

لا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا التعديل أثر هام على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

*(٢)* معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢** *(تعديل)* - العرض

توضح التعديلات معيار المقاصة في معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢** لمعالجة عدم التناسق في تطبيقها. للكيان حاليا الحق القانوني القابل للتطبيق للمقاصة في حال كان ذلك الحق:

- غير مشروط بحدث مستقبلي
- قابلا للتطبيق سواء في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال أو في حالة عجز أو إعسار أو إفلاس الكيان وكافة الأطراف المقابلة.

يسري مفعول التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٤**. يسمح بالتطبيق المبكر في حال قامت هيئة التنظيم بالإفصاحات المطلوبة بموجب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم **٧**. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### ٤,١١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

*(٢)* معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢** *(تعديل)* – العرض *(تابع)*

لا تتوقع هيئة التنظيم أي أثر هام على البيانات المالية جراء تطبيق هذه التعديلات.

*(٣)* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٧** *(تعديل)* – الإفصاحات: تحويل الموجودات المالية

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٧** تقدم متطلبات إفصاح جديدة؛

تحويل الموجودات المالية

يطلب القيام بالإفصاح عن تحويل الموجودات المالية بما في ذلك الإفصاحات عن الموجودات المالية التي لم يتم نزع الاعتراف عنها بالكامل والموجودات المالية التي تم نزع الاعتراف عنها بالكامل ولكن يستمر الكيان بالارتباط بها. يسري مفعول التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يوليو **٢٠١١**، لكن لا يشترط بالكيانات تقديم إفصاحات عن أية فترة تم عرضها تبدأ قبل تاريخ التطبيق الأولي للتعديل. يسمح بالتبني المبكر.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يطلب القيام بالإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية التي تتم مقاصتها في بيان المركز المالي أو تخضع لاتفاقيات مقاصة رئيسية أو اتفاقيات مماثلة. يسري مفعول التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٣** والفترات المرحلية ضمن تلك الفترات السنوية. يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي.

لا تتوقع هيئة التنظيم أي أثر هام على البيانات المالية جراء تطبيق هذه التعديلات.

*(٤)* المعيار الدولي للتقارير المالية ٩: الأدوات المالية

المعيار الصادر في نوفمبر **٢٠٠٩**

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٩ (٢٠٠٩)** "الأدوات المالية" هو أول معيار يتم إصداره كجزء من مشروع شامل لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٩** "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". يحتفظ معيار التقارير المالية الدولي رقم **٩** ويبسط نموذج القياس المزدوج وهو ينشئ فئتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نمط الأعمال لدى الشركة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يستمر تطبيق إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٩** بخصوص انخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. لم يعالج المعيار الصادر في **٢٠٠٩** المطلوبات المالية.

المعيار الصادر في أكتوبر **٢٠١٠**

يضيف هذا المعيار متطلبات تتعلق بتصنيف وقياس المطلوبات المالية ونزع الاعتراف عن الموجودات والمطلوبات المالية إلى النسخة الصادرة في نوفمبر **٢٠٠٩**. كما يتضمن المعيار أيضا الفقرات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٩** التي تتعامل مع كيفية قياس القيمة العادلة والمحاسبة عن المشتقات المضمنة في العقد والتي تحتوي على مضيف لا يعتبر أصلا ماليا إضافة إلى متطلبات التفسير رقم **٩** من لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية "إعادة تقييم المشتقات المضمنة".

تدرس هيئة التنظيم توابع المعيار وأثره عليها وزمن تبنيه من قبلها.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤,١١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

*(٤)* المعيار الدولي للتقارير المالية ٩. الأدوات المالية *(تابع)*

في الوقت الذي يعتبر فيه أن تبني معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ إلزاميا بدءا من ١ يناير ٢٠١٣ إلا أنه يسمح بتطبيقه مبكرا. لا تحتاج الفترات السابقة إلى إعادة إثبات في حالة تبني هيئة التنظيم للمعيار لفترات التقارير التي تبدأ قبل ١ يناير ٢٠١٢. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية في اجتماعه في نوفمبر ٢٠١١ أن يؤجل تاريخ التطبيق الإلزامي مؤقتا إلى ١ يناير ٢٠١٥.

*(٥)* المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ – قياس القيمة العادلة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ محل التوجيه الوارد في المعايير الدولية للتقارير المالية الفردية التي يوجد بها مصدر واحد للتوجيه فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة. يعرف هذا المعيار القيمة العادلة ويضع إطار عمل لقياس القيمة العادلة ويورد متطلبات الإفصاح لقياسات القيمة العادلة. يوضح المعيار كيفية قياس القيمة العادلة عند طلب ذلك أو السماح به بموجب معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يدخل هذا المعيار متطلبات جديدة لقياس الأصول أو الالتزامات بالقيمة العادلة كما أنه لا يزيل الاستثناءات القابلة للتطبيق عمليا لقياسات القيمة العادلة الموجودة حاليا في بعض المعايير.

المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠١٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

التطبيق المبكر للمعايير

لم تتبنى هيئة النظيم أية معايير أو تفسيرات جديدة بشكل مبكر في سنة ٢٠١١.

## ٥. الموجودات غير الملموسة

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| **تكاليف تطوير برمجيات** | | |
| **التكلفة** | | |
| الرصيد في ١ يناير | ٥٢١ | – |
| إضافات خلال السنة | ١٢٦ | **٥٢١** |
| **الرصيد في ٣١ ديسمبر** | ٦٤٧ | **٥٢١** |
| **الإطفاء** | | |
| الرصيد في ١ يناير | ٤٤ | – |
| الإطفاء للسنة | ١٩٤ | **٤٤** |
| **الرصيد في ٣١ ديسمبر** | ٢٣٨ | **٤٤** |
| صافي القيمة الدفترية | | |
| **الرصيد في ٣١ ديسمبر** | ٤٠٩ | **٤٧٧** |

## ٦. الأثاث والمعدات

| | أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي | معدات مكتبية ألف دولار أمريكي | تحسينات للعقار المستأجر ألف دولار أمريكي | سيارات ألف دولار أمريكي | أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي | المجموع ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التكلفة** | | | | | | |
| الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ | ٨٣١ | ١,٣٨٢ | ٨٠٣ | ٢٧ | ٥٨ | ٣,١٠١ |
| إضافات | ٣ | ٣٠٢ | ٦١ | – | ٤٣ | ٤٠٩ |
| تحويلات | – | ٥٨ | – | – | (٥٨) | – |
| استبعادات | – | – | – | – | – | – |
| الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ | ٨٣٤ | ١,٧٤٢ | ٨٦٤ | ٢٧ | ٤٣ | ٣,٥١٠ |
| إضافات | ٦ | ١١٨ | ١ | – | ٧٢ | ١٩٧ |
| تحويلات | ٢٢ | – | – | – | (٢٢) | – |
| استبعادات/ مشطوبات | (٥) | (١٢) | (٣) | – | (٢١) | (٤١) |
| الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ | ٨٥٧ | ١,٨٤٨ | ٨٦٢ | ٢٧ | ٧٢ | ٣,٦٦٦ |
| **الإهلاك المتراكم** | | | | | | |
| الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ | ٦٤٠ | ٨٧٢ | ٦٨٨ | ٢٧ | – | ٢,٢٢٧ |
| الإهلاك للسنة | ١٤٠ | ٣٤٦ | ١٢٨ | – | – | ٦١٤ |
| رد من الاستبعادات | – | – | – | – | – | – |
| الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ | ٧٨٠ | ١,٢١٨ | ٨١٦ | ٢٧ | – | ٢,٨٤١ |
| الإهلاك للسنة | ٥٨ | ٣١٠ | ٣٠ | – | – | ٣٩٨ |
| رد من الاستبعادات | (٦) | (١١) | – | – | – | (١٧) |
| الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ | ٨٣٢ | ١,٥١٧ | ٨٤٦ | ٢٧ | – | ٣,٢٢٢ |
| **صافي القيمة الدفترية** | | | | | | |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ | ٢٥ | ٣٣١ | ١٦ | – | ٧٢ | ٤٤٤ |
| في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ | ٥٤ | ٥٢٤ | ٤٨ | – | ٤٣ | ٦٦٩ |

## ٧. المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| رسوم مستحقة | ٤١ | ١٤ |
| مصاريف مدفوعة مقدماً | ١,٣١٠ | ٨٤٥ |
| مدينون آخرون | ٦٢٠ | ٨٠١ |
| انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها | (٥) | — |
| | ١,٩٦٦ | ١,٦٦٠ |

إن تحليل أعمار الأتعاب والذمم المدينة الأخرى هي كالتالي:

| | | |
|---|---|---|
| لم تتجاوز تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها | ٦٥٦ | ٨٠٧ |
| تجاوزت تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها | | |
| ٣١-٦٠ يوما | — | ٢ |
| ٦١-٩٠ يوما | — | — |
| ٩١-١٨٠ يوما | — | — |
| ١٨٠ يوما أو أكثر | — | ٦ |
| منخفضة القيمة بشكل فردي | ٥ | — |
| | ٦٦١ | ٨١٥ |

بناء على الخبرة السابقة لهيئة التنظيم، يتوقع أن يتم الاسترداد بالكامل للموجودات المالية غير المنخفضة القيمة.
لا تقوم هيئة التنظيم عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظم الذمم المدينة غير مضمونة.

## ٨. النقد والأرصدة البنكية

| ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | |
|---|---|---|
| ١ | ٢ | نقد في الصندوق |
| ٢٧،٦٩٧ | ٣١،١٥٩ | الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك* |
| ٢٧،٦٩٨ | ٣١،١٦١ | النقد والأرصدة البنكية |

** تمثل هذه المبالغ الودائع لدى البنوك القائمة لغرض تأدية الالتزامات النقدية القصيرة الأمد، وهي خاضعة لنسب فائدة تصل إلى ٣٪.*

## ٩. حقوق الملكية

### الاحتياطي العام

تم في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ تحويل مبلغ ٥،٠٠٠،٠٠٠ د.أ (المبلغ المحول في سنة٢٠١٠: ٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام). إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

### الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية على زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

## ١٠. دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| مصاريف مستحقة الدفع | ٤،٢٩١ | ٢،٩١٠ |
| دائنون تجاريون | ٤١٩ | ٨٤٦ |
| مكافآت الموظفين السنوية | ٨٢ | ٧٣ |
| مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة (إيضاح ١٤،١) | ١٨ | ١٠ |
| مبالغ مقدمة مستلمة من العملاء | ١،٤٩٥ | ١،٤٢٨ |
| مبالغ مستردة | ٢٥١ | ٢٥١ |
| حسابات دائنة أخرى | ١٧٦ | ١٠ |
| | ٦،٧٣٢ | ٥،٥٢٨ |

تمثل المبالغ المستردة تكاليف تحقيقات تم استردادها من كيانات مسجلة وستتم مقاصتها في مقابل مصروفات التحقيقات المستقبلية.

## ١١. إيرادات أخرى

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| إيراد فوائد | ٨٢٠ | ١،٠٥٤ |
| إيرادات أخرى | ٢٠٥ | — |
| النقد والأرصدة البنكية | ١،٠٢٥ | ١،٠٥٤ |

## ١٢. مصروفات عمومية وإدارية

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| أتعاب استشارية ومهنية | ٦٢٢ | ٦٨٣ |
| إيجار | ١،٣١١ | ١،٢٣٧ |
| إطفاء تكاليف برمجيات (إيضاح ٥) | ١٩٤ | ٤٤ |
| إهلاك (إيضاح ٦) | ٣٩٨ | ٦١٤ |
| مصروفات اتصالات الشركة | ٦٦ | ١٦٤ |
| مصروفات أخرى | ١،٥٣٠ | ١،١٩٤ |
| | ٤،١٢١ | ٣،٩٣٦ |

## ١٣. الالتزامات

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| **النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها والتي لم يتم تكبدها:** | | |
| معدات مكتبية | ٢٢ | — |
| **الحد الأدنى لالتزامات المبالغ المستحقة الدفع مستقبلاً بموجب عقود إيجار غير قابلة للإلغاء كما يلي :** | | |
| خلال سنة واحدة | ٥١٦ | ٢،٤٤٧ |
| بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات | — | ٩٩٤ |
| **التزامات أخرى** | | |
| خلال سنة واحدة | ٩٣ | ١٨١ |
| بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات | — | ٧٠ |

## ١٤. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة لو كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر وممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة الأجهزة الأخرى التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

### ١٤,١ مستحقات لأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة على النحو التالي:

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| هيئة مركز قطر للمال | ١٨ | ١٠ |

### ١٤,٢ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تم القيام بإجراء المعاملات الهامة التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| اعتمادات مالية من الحكومة | ٢٩,٥٤٦ | ٢٨,٩١٢ |
| خدمات من هيئة مركز قطر للمال | ١,١٤٧ | ١,٢٧٨ |
| خدمات ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة | ٢٠ | ٥٠٣ |
| اعتمادات مالية من الحكومة مستلمة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة | — | ٨٤٩ |

**المعاملات مع كبار موظفي بالإدارة**

تتضمن المكافآت المدفوعة لكبار موظفي الإدارة المصروفات التالية:

| | | |
|---|---|---|
| مكافآت قصيرة الأجل | ٥,٦٠٩ | ٤,٩٣٥ |

## ١٥. إدارة المخاطر المالية

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى المخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يقدم هذا الإيضاح المعلومات عن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه والغايات والسياسات وإجراءات هيئة التنظيم في قياس وإدارة المخاطر . تم إدراج إيضاحات كمية إضافية خلال ضمن ه١ البيانات المالية.

### إطار عمل إدارة المخاطر

تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بهيئة تنظيم مركز قطر للمال والإشراف عليه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

### ١٥,١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وهي تنشأ أساسا من الأتعاب والذمم المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة إذ أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال تتعامل فقط مع بنوك ذات سمعة عالية داخل وخارج قطر. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتقديم خدماتها للبنوك والمؤسسات الأخرى في مركز قطر للمال.

قامت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة بلغت **٤,٨٤٨** دولار أمريكي عن موجوداتها المالية حيث ترى أنها ليست قابلة للاسترداد بالكامل.

## ١٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

### ١٥,٢ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها. تحد هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لديها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الخدمة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية:

| | ٢٠١١ ألف دولار أمريكي | ٢٠١٠ ألف دولار أمريكي |
|---|---|---|
| أقل من ثلاثة أشهر | ٦,٧٣٢ | ٥,٥٢٨ |
| أكثر من ثلاثة أشهر واقل من سنة | — | — |
| | ٦,٧٣٢ | ٥,٥٢٨ |

### ١٥,٣ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم إلى التأثير على فائض هيئة التنظيم أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية.

#### مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم القيام بالنشاط الرئيسي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال بالدولار الأمريكي والريال القطري. وبما أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، تعتبر مخاطر العملات الأجنبية في أدنى حدودها.

## ١٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

### ١٥,٣ مخاطر السوق (تابع)

#### مخاطر معدلات الفائدة

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر معدلات الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع البنكية). لا يتأثر بيان الأنشطة وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بموجودات مالية ومطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

#### مخاطر سعر السهم

لا تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر سعر السهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

### ١٥,٤ تحديد القيم العادلة

تقوم الإدارة بتقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التقرير تعتبر قيمة تقريبية معقولة لقيمتها العادلة.

## ١٦. التقديرات والأحكام الهامة

تشتمل الأحكام التي تقوم بها الإدارة عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتي لها أثر هام على البيانات المالية والتقديرات ذات الأحكام الجوهرية على المخاطر الهامة خلال السنة وبصورة رئيسية على ما يلي:

#### إهلاك وانخفاض قيمة الأثاث والمعدات

يتم إهلاك تكلفة الأثاث والمعدات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة والتي تستند إلى الاستخدام المتوقع من الأصل وبرنامج الإصلاح والصيانة والتقادم الفني الناشئ من التغيرات. لم تنظر الإدارة في أية قيمة باقية حيث تم اعتبارها غير هامة. تتم مراجعة القيم الدفترية لأثاث ومعدات هيئة التنظيم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على الانخفاض في القيمة. في حال وجود ذاك المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة الاعتراف بالقيمة في حال زادت القيمة الدفترية للأصل عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

### إطفاء الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إطفاؤها على مبدأ القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة بثلاث سنوات اعتبارا من توفر الأصل للاستخدام المنشود منه. تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على الانخفاض في القيمة. في حال وجود ذاك المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة الاعتراف بالقيمة في حال زادت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

### انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الذمم المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة بصفة فردية يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. بالنسبة للمبالغ غير الهامة بصفة فردية ولكنها تجاوزت موعد استحقاقها يتم إجراء التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول الفترة الزمنية التي ظلت فيها متجاوزة لموعد استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

بلغ إجمالي الرسوم المستحقة القبض في تاريخ التقرير **٤١** ألف دولار أمريكي (**١٤** ألف دولار أمريكي لسنة **٢٠١٠**). يتم الاعتراف بأي فرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها بالفعل في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الأنشطة.

## ١٧. أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكور أثر جوهري على صافي الموجودات أو صافي ربح السنة الماضية.

### الفرد المعتمد

هو الفرد الذين توافق هيئة التنظيم على اعتماده لتأدية وظيفة قيد الضبط أو أكثر.

### الشركة المصرح لها

هي الشركة التي منحت تصريحاً لمزاولة نشاط منظم أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

### الوظيفة قيد الضبط

هي الوظيفة التي يجوز أداؤها من قبل فرد معتمد بموجب المادة (٤١) من أنظمة وقواعد الخدمات المالية، والمنشأة بموجب تلك المادة.

### الشركة

هي شخص معنوي (سواء كان مؤسساً في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة محدودة متحدة (سواء كانت مؤسسة في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة توصية بسيطة.

### الشركة المرخصة

هي الشركة التي منحت ترخيصاً بالقيام بنشاط مسموح به أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

### النشاط المسموح به

ينص قانون مركز قطر للمال (الجدول ٣) على عدد من الأنشطة المسموح مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله. ويتعين على الشركة التي تنفذ نشاطاً مسموحاً به في مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل ترخيصاً من هيئة مركز قطر للمال. كما أن بعض الأنشطة المسموح بها هي أيضاً أنشطة منظمة. ويتعين على الشركة التي تزاول الأنشطة المنظمة من مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل تصريحاً بذلك من هيئة التنظيم بالإضافة إلى الترخيص، وتكون هذه الأنشطة خاضعة لأنظمة هيئة التنظيم.

## مركز قطر للمال

أنشأت دولة قطر مركز قطر للمال بموجب القانون رقم (٧) لعام ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء أعمال لها في مركز قطر للمال ولتشجيع مشاركتها في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر والمنطقة. ويتم تنظيم وتشغيل الأنظمة والبيئة التجارية والتنظيمية لمركز قطر للمال من خلال هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن الأنظمة القطرية وهي التالية:

- هيئة مركز قطر للمال ("الهيئة")، وهي تدير العمليات التجارية لمركز قطر للمال. تتولى الهيئة الإشراف على مكتب تسجيل الشركات الذي يؤسس الشركات المحدودة المسؤولية والشركات المحدودة المتحدة في مركز قطر للمال، ويسجل فروع الشركات التي تعمل في المركز؛
- وهيئة التنظيم وهي تقوم بتصريح وتنظيم الأعمال المصرفية والمالية والتأمينية التي تتم مزاولتها في مركز قطر للمال أو كما تشرف على هذه الأعمال. وتؤدي هيئة التنظيم وظائف أخرى أيضاً وبخاصة تلك المتصلة بمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب؛
- ومحكمة التنظيم، وهي تنظر في دعاوى الاستئناف ضد القرارات الصادرة عن هيئة التنظيم؛
- والمحكمة المدنية والتجارية، وهي تختص بتحديد النزاعات المرتبطة بالأنشطة التي تتم مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله، أو بالأحداث التي تحصل في مركز قطر للمال.

## الأنشطة المنظمة

الأنشطة المنظمة هي تلك الخاضعة للتصريح والتنظيم من قبل هيئة التنظيم، وأبرز الأنشطة المنظمة هي الخدمات المالية والمصرفية وأعمال التأمين.

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

## الجدول أ - الشركات المصرح لها

| | رقم الرخصة | اسم الشركة المصرح لها | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| المؤسسات المصرفية | | | | |
| ١. | ٠٠٠٠٣ | Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC | ٢٠٠٥/١٢/٥ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٢. | ٠٠٠٠٥ | Credit Suisse (Qatar) LLC | ٢٠٠٦/٣/١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٣. | ٠٠٠٢٧ | Bank Audi LLC | ٢٠٠٦/١٢/٢١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٤. | ٠٠٠٤٥ | Al Rayan Investment LLC | ٢٠٠٧/٤/٣ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٥. | ٠٠٠٤٨ | QINVEST LLC | ٢٠٠٧/٤/٣٠ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٦. | ٠٠٠٧٩ | BLOM Bank Qatar LLC | ٢٠٠٨/٤/٧ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٧. | ٠٠٠٩١ | Qatar First Investment Bank LLC | ٢٠٠٨/٩/٤ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٨. | ٠٠٠١٨ | Barclays Bank PLC | ٢٠٠٦/٩/١٠ | فرع |
| ٩. | ٠٠٠١٩ | Morgan Stanley & Co International PLC | ٢٠٠٦/٩/١٢ | فرع |
| ١٠. | ٠٠٠٢٦ | EMIRATES NBD PJSC | ٢٠٠٦/١٢/١٢ | فرع |
| ١١. | ٠٠٠٣٢ | Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch | ٢٠٠٦/١٢/٢٨ | فرع |
| ١٢. | ٠٠٠٤١ | ICICI Bank Limited | ٢٠٠٧/٣/٢١ | فرع |
| ١٣. | ٠٠٠٤٣ | Citibank, N.A | ٢٠٠٧/٣/٣١ | فرع |
| ١٤. | ٠٠٠٤٦ | The Royal Bank of Scotland PLC | ٢٠٠٧/٤/٤ | فرع |
| ١٥. | ٠٠٠٥٢ | BMI BANK B.S.C. (c) | ٢٠٠٧/٦/٢٨ | فرع |
| ١٦. | ٠٠٠٥٣ | Goldman Sachs International | ٢٠٠٧/٧/٩ | فرع |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة المصرح لها | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ١٧. | ٠٠٠٦٦ | Industrial and Commercial Bank of China Limited | ٢٠٠٧/١/٣١ | فرع |
| ١٨. | ٠٠٠٧٣ | Sumitomo Mitsui Banking Corporation | ٢٠٠٨/٣/٨ | فرع |
| ١٩. | ٠٠٠٧٥ | Union National Bank | ٢٠٠٨/٣/٨ | فرع |
| ٢٠. | ٠٠٠٨١ | Samba Financial Group | ٢٠٠٨/٥/٢٥ | فرع |
| ٢١. | ٠٠٠٨٤ | Coutts & Co | ٢٠٠٨/٦/١٩ | فرع |
| ٢٢. | ٠٠٠٨٧ | UBS AG | ٢٠٠٨/٧/٢٣ | فرع |
| ٢٣. | ٠٠٠٩٨ | First Gulf Bank - QFC Branch | ٢٠٠٨/١١/٢٤ | فرع |
| ٢٤. | ٠٠١٠٣ | The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd. | ٢٠٠٩/١/١٥ | فرع |
| ٢٥. | ٠٠١٠٦ | Nomura International plc, Qatar Financial Centre Branch | ٢٠٠٩/٥/٢٨ | فرع |
| ٢٦. | ٠٠١٢٨ | JPMorgan Chase Bank, N.A.- Qatar Financial Centre Branch | ٢٠١١/١/٥ | فرع |
| ٢٧. | ٠٠١٣٧ | State Bank of India – QFC Branch | ٢٠١١/٤/٧ | فرع |
| ٢٨. | ٠٠١٤٣ | Abu Dhabi Islamic Bank – Qatar Financial Centre Branch | ٢٠١١/٧/٣١ | فرع |
| شركات التأمين، وإعادة التأمين، والوساطة التأمينية | | | | |
| ١. | ٠٠٠٣٤ | QIC International LLC | ٢٠٠٧/٢/١٢ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٢. | ٠٠٠٥٤ | Doha Bank Assurance Company LLC | ٢٠٠٧/٧/١٦ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٣. | ٠٠٠٥٧ | NascoKaraoglan Qatar LLC | ٢٠٠٧/٨/٨ | شركة محدودة المسؤولية |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة المصرح لها | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ٤. | ٠٠٠٨٥ | Marsh Qatar LLC | ٢٠٠٨/٦/٣٠ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٥. | ٠٠٠٨٦ | Aon Qatar LLC | ٢٠٠٨/٧/٢٢ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٦. | ٠٠١٠٩ | International Financial Services (Qatar) LLC | ٢٠٠٩/٧/٢٨ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٧. | ٠٠١١٣ | Guardian Wealth Management Qatar LLC | ٢٠٠٩/١٠/٢٠ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٨. | ٠٠١١٤ | SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC | ٢٠٠٩/١٠/٢١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٩. | ٠٠١١٥ | Chedid and Associates Qatar LLC | ٢٠٠٩/١٠/٢١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٠. | ٠٠١١٧ | Q-Re LLC | ٢٠٠٩/١٢/٦ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١١. | ٠٠١٢١ | Kane LLC | ٢٠١٠/٨/٢٥ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٢. | ٠٠١٤١ | Q Life and Medical Insurance Company LLC | ٢٠١١/٦/٣٠ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٣. | ٠٠٠٢٤ | AXA Insurance (Gulf) BSC | ٢٠٠٦/١١/١٩ | فرع |
| ١٤. | ٠٠٠٣٥ | CHARTIS MEMSA Insurance Company Limited | ٢٠٠٧/٢/١٨ | فرع |
| ١٥. | ٠٠٠٣٦ | American Life Insurance Company ("ALICO") | ٢٠٠٧/٢/٢٦ | فرع |
| ١٦. | ٠٠٠٦٧ | Zurich International Life Limited | ٢٠٠٧/١١/٨ | فرع |
| ١٧. | ٠٠٠٩٣ | MARSH BROKERS LIMITED | ٢٠٠٨/٩/١٤ | فرع |
| ١٨. | ٠٠٠٩٩ | Nexus Financial Services WLL | ٢٠٠٨/١١/٣٠ | فرع |
| ١٩. | ٠٠١٠١ | Mitsui Sumitomo Insurance Company (Europe) Ltd. | ٢٠٠٨/١٢/١٧ | فرع |
| ٢٠. | ٠٠١١٠ | MedGulf Allianz Takaful – QFC Branch | ٢٠٠٩/٨/٩ | فرع |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة المصرح لها | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ٢١. | ٠٠١١٢ | T'azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch | ٢٠٠٩/٩/١٧ | فرع |
| ٢٢. | ٠٠١٣١ | Takaful International Company – QFC Branch | ٢٠١١/٢/١٥ | فرع |
| ٢٣. | ٠٠١٤٧ | Bahrain National Insurance Company BSC (C) QFC Branch | ٢٠١١/١٠/١٠ | فرع |

شركات إدارة الأصول وشركات الاستثمار

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١. | ٠٠٠٠٨ | AXA Investment Managers LLC | ٢٠٠٦/٤/٢٣ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٢. | ٠٠٠١٢ | QREIC Sukuk LLC | ٢٠٠٦/٧/١٠ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٣. | ٠٠٠٢٨ | Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC | ٢٠٠٦/١٢/٢١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٤. | ٠٠٠٤٤ | Crédit Agricole Suisse (Qatar) LLC | ٢٠٠٧/٣/٣١ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٥. | ٠٠٠٦٩ | EFG-Hermes Qatar LLC | ٢٠٠٧/١٢/١٣ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٦. | ٠٠٠٨٨ | Bank Sarasin-Alpen (Qatar) LLC | ٢٠٠٨/٧/٢٩ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٧. | ٠٠٠٧٢ | State Street Middle East North Africa LLC | ٢٠٠٨/٢/١٧ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٨. | ٠٠٠٩٦ | Beltone Financial Qatar LLC | ٢٠٠٨/٩/٢٨ | شركة محدودة المسؤولية |
| ٩. | ٠٠٠٨٢ | QNB Capital LLC | ٢٠٠٨/٥/٢٨ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٠. | ٠٠١١٦ | Rothschild (Qatar) LLC | ٢٠٠٩/١١/١٨ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١١. | ٠٠١٢٢ | Matrix ME Alignment Fund Management LLC | ٢٠١٠/١٠/١٨ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٢. | ٠٠١٢٩ | Concordia Capital LLC | ٢٠١١/١/١٣ | شركة محدودة المسؤولية |
| ١٣. | ٠٠١٤٥ | Amwal LLC | ٢٠١١/٩/١٤ | شركة محدودة المسؤولية |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

## الجدول ب - الشركات المرخصة - غير المنظمة

| | رقم الرخصة | اسم الشركة | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ١. | ٠٠٠٠٤ | Qatar Holding LLC | ٢٠٠٦/٤/٤ | الأعمال التجارية للشركة القابضة |
| ٢. | ٠٠٠٠٦ | Arab Law Bureau LLP | ٢٠٠٦/٣/٢٠ | خدمات مهنيّة (قانونية) |
| ٣. | ٠٠٠١٣ | PricewaterhouseCoopers - Qatar LLC | ٢٠٠٦/٨/٢١ | خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب) |
| ٤. | ٠٠٠١٤ | Eversheds LLP | ٢٠٠٦/٨/٢٤ | خدمات مهنيّة (قانونية) |
| ٥. | ٠٠٠١٥ | Eversheds Legal Services (Qatar) LLC | ٢٠٠٦/٨/٢٤ | خدمات مهنيّة (قانونية) |
| ٦. | ٠٠٠١٦ | Lalive in Qatar LLP | ٢٠٠٦/٨/٣١ | خدمات مهنيّة (قانونية) |
| ٧. | ٠٠٠١٧ | Bell Pottinger Communications Limited | ٢٠٠٦/٨/٣١ | خدمات مهنية (علاقات عامة) |
| ٨. | ٠٠٠٢٣ | International Legal Consultants LLC | ٢٠٠٦/١١/١٣ | خدمات مهنية (قانونية، شركات، إدارة الصناديق الاستئمانية) |
| ٩. | ٠٠٠٢٥ | Region Holdings LLC | ٢٠٠٦/١٢/١١ | خدمات مهنية (استشارات استراتيجية وإدارية) |
| ١٠. | ٠٠٠٢٩ | Clyde & Co LLP | ٢٠٠٦/١٢/٢٧ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ١١. | ٠٠٠٣٠ | International Mercantile Exchange Holdings LLC | ٢٠٠٦/١٢/٢٧ | الأعمال التجارية الخاصّة بالشركة القابضة |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ١٢. | ٠٠٠٣٣ | Badri and Salim El Meouchi, LLP | ٢٠٠٦/١٢/٢٨ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ١٣. | ٠٠٠٣٧ | Qtel International Investments LLC | ٢٠٠٧/٣/١ | الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة |
| ١٤. | ٠٠٠٣٨ | Sayel M. Daher Law Offices LLC | ٢٠٠٧/٣/١١ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ١٥. | ٠٠٠٣٩ | Morison Menon Chartered Accountants LLC | ٢٠٠٧/٣/١٨ | خدمات مهنية (تدقيق، محاسبة، واستشارات) |
| ١٦. | ٠٠٠٤٧ | WongPartnership LLP | ٢٠٠٧/٤/٢٢ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ١٧. | ٠٠٠٥٠ | Accenture Middle East BV | ٢٠٠٧/٥/٢٠ | خدمات مهنية (استشارات، تلزيم العمليات التجارية) |
| ١٨. | ٠٠٠٥١ | KPMG LLC | ٢٠٠٧/٥/٢٤ | خدمات مهنية (التدقيق في الحسابات، ضرائب، استشارات) |
| ١٩. | ٠٠٠٥٦ | GlobeMed Qatar LLC | ٢٠٠٧/٨/٨ | خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث) |
| ٢٠. | ٠٠٠٥٨ | Rödl Consulting Middle East LLC | ٢٠٠٧/٨/٩ | خدمات مهنية (استتشارات) |
| ٢١. | ٠٠٠٦٠ | Qtel Group LLC | ٢٠٠٧/٨/٢٨ | مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزينة |
| ٢٢. | ٠٠٠٦٤ | SNR Denton & Co | ٢٠٠٧/١٠/٩ | خدمات مهنية (قانونية) |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ٢٣. | ٠٠٠٧٤ | McNair Chambers LLC | ٢٠٠٨/٣/٨ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٢٤. | ٠٠٠٧٦ | Reed Personnel Services Qatar LLC | ٢٠٠٨/٣/١٣ | خدمات مهنية (توظيف) |
| ٢٥. | ٠٠٠٧٧ | DLA Piper Middle East LLP | ٢٠٠٨/٣/٣١ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٢٦. | ٠٠٠٧٨ | CCL Qatar LLC | ٢٠٠٨/٣/٣١ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٢٧. | ٠٠٠٨٠ | Cunningham Lindsey Qatar LLC | ٢٠٠٨/٥/١٩ | خدمات مهنية (تعديل الخسارة) |
| ٢٨. | ٠٠٠٨٣ | Allied Advisors LLC | ٢٠٠٨/٦/١٨ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٢٩. | ٠٠٠٨٩ | Latham & Watkins LLP | ٢٠٠٨/٨/١٨ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٣٠. | ٠٠٠٩٢ | Al Tamimi & Company International Ltd. | ٢٠٠٨/٩/١٠ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٣١. | ٠٠٠٩٤ | McKinsey & Company, Inc. Qatar | ٢٠٠٨/٩/١٨ | خدمات مهنية (استشارات ادارية) |
| ٣٢. | ٠٠٠٩٥ | CitigateDeweRogerson Limited | ٢٠٠٨/٩/٢٣ | خدمات مهنية (علاقات عامة) |
| ٣٣. | ٠٠٠٩٧ | Qatar Insurance Services LLC | ٢٠٠٨/١١/٢٤ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٣٤. | ٠٠١٠٢ | Dewey & LeBoeuf LLP | ٢٠٠٩/١/١٣ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٣٥. | ٠٠١٠٤ | Moore Stephens Services (Qatar) LLC | ٢٠٠٩/٤/٥ | خدمات مهنية (محاسبة) |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ٣٦. | ٠٠١٠٥ | Bloomberg L.P. – QFC Branch | ٢٠٠٩/٤/٣٠ | تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة |
| ٣٧. | ٠٠١٠٧ | QInvest Partners LLC | ٢٠٠٩/٦/١٤ | تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة |
| ٣٨. | ٠٠١٠٨ | White & Case LLP | ٢٠٠٩/٧/٩ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٣٩. | ٠٠١١٨ | NYSE Qatar LLC | ٢٠١٠/٢/٤ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٤٠. | ٠٠١١٩ | Booz & Company (Qatar) LLC | ٢٠١٠/٢/٧ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٤١. | ٠٠١٢٠ | Allen & Overy LLP - QFC Branch | ٢٠١٠/٢/٩ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٤٢. | ٠٠١٢٣ | Thomson Reuters (Markets) Middle East Limited, Qatar Financial Centre Branch | ٢٠١٠/١١/٢ | خدمات مهنية (وسائط متعددة) |
| ٤٣. | ٠٠١٢٤ | Qatar Finance and Business Academy LLC | ٢٠١٠/١١/٤ | أعمال وعلوم مهنية |
| ٤٤. | ٠٠١٢٥ | Michael Page International (UAE) Limited, QFC Branch | ٢٠١٠/١١/٢٨ | خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف) |
| ٤٥. | ٠٠١٢٦ | QInvest Capital LP | ٢٠١٠/١٢/٢٣ | تشغيل وإدارة الصناديق والترتيبات المماثلة |
| ٤٦. | ٠٠١٢٧ | QGOLD LLC | ٢٠١١/١/٥ | الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة |

الملحق ١ - التراخيص السارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

| | رقم الرخصة | اسم الشركة | تاريخ التصريح | الوضع القانوني |
|---|---|---|---|---|
| ٤٧. | ٠٠١٣٠ | SThree Qatar LLC | ٢٠١١/١/٢٤ | خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف) |
| ٤٨. | ٠٠١٣٢ | Clifford Chance Middle East LLP | ٢٠١١/٢/٢١ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٤٩. | ٠٠١٣٣ | Qatar Asset Management Company LLC | ٢٠١١/٢/٢٨ | الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة |
| ٥٠. | ٠٠١٣٤ | McGrigors LLP – QFC Branch | ٢٠١١/٣/٧ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٥١. | ٠٠١٣٥ | Matrix GCC Real Estate Fund LLC | ٢٠١١/٣/٢٣ | تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة |
| ٥٢. | ٠٠١٣٦ | Lalive in Qatar LLC | ٢٠١١/٣/٢٨ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٥٣. | ٠٠١٣٨ | Baker & McKenzie LLP | ٢٠١١/٤/١٧ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٥٤. | ٠٠١٣٩ | Regester Larkin Limited | ٢٠١١/٥/١٩ | خدمات مهنية (استشارات) |
| ٥٥. | ٠٠١٤٠ | wi-tribe limited | ٢٠١١/٦/٢٨ | مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزينة |
| ٥٦. | ٠٠١٤٤ | K&L Gates LLP | ٢٠١١/٨/٢٣ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٥٧. | ٠٠١٤٦ | Bennett Jones (Middle East) LLP | ٢٠١١/١٠/١٠ | خدمات مهنية (قانونية) |
| ٥٨. | ٠٠١٤٨ | MAYHOOLA FOR INVESTMENTS QFC) – LLC) | ٢٠١١/١٠/٢٥ | الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة |
| ٥٩. | ٠٠١٤٩ | Herbert Smith Middle East LLP | ٢٠١١/١١/٢٤ | خدمات مهنية (قانونية) |

الملحق ٢- ملخص عن الشركات المرخصة والأفراد المعتمدين للسنوات الخمس الأخيرة

## الشركات المرخصة

| عدد الشركات المرخصة حتى ٣١ ديسمبر | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|
| المنظمة | ٣٨ | ٥٧ | ٦٤ | ٥٩ | ٦٤ |
| غير المنظمة | ٣٠ | ٤٢ | ٤٧ | ٤٥ | ٥٩ |
| **المجموع** | ٦٨ | ٩٩ | ١١١ | ١٠٤ | ١٢٣ |

## الأفراد المعتمدون

| عدد الأفراد المعتمدين حتى ٣١ ديسمبر | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | ٣١٢ | ٤٦٠ | ٥٢١ | ٥٠١ | ٥٦١ |

| | |
|---|---|
| التأسيس | تأسست هيئة تنظيم مركز قطر للمال بموجب المادة (٨) من القانون رقم (٧) لسنة٢٠٠٥ الصادر في دولة قطر. وتم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الصادر في دولة قطر |
| الحوكمة | • يتولّى مجلس الوزراء القطري تعيين مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال<br>• يرفع مجلس إدارة هيئة التنظيم التقارير مباشرةً إلى مجلس الوزراء<br>• يضم مجلس إدارة هيئة التنظيم أعضاء يتمتّعون بخلفية تنظيمية قوية من مختلف أنحاء العالم |
| الاختصاصات التنظيمية | • تصريح وتنظيم الشركات والأفراد الذين يزاولون أعمالهم في مركز قطر للمال أو من خلاله |
| الشركات المصرح لها | • بلغ مجموع الشركات في مركز قطر للمال، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١، ١٢٣ شركة (مقابل ١٠٤ شركات عام ٢٠١٠) وهي تشمل:<br>- ٦٤ شركة تزاول الأنشطة المنظمة (مقابل ٥٩ شركة عام ٢٠١٠)<br>- ٥٩ شركة تزاول الأنشطة غير المنظمة (مقابل ٤٥ شركة عام ٢٠١٠) |
| الأفراد المعتمدون | • بلغ مجموع الأفراد المعتمدين، حتى ٣١ ديسمبر٢٠١١، عدد ٥٦١ فردا معتمدا (مقابل ٥٠١ فرد عام ٢٠١٠) |
| تطوير السياسات | النتائج الأساسية لعام ٢٠١١:<br>• أوراق التشاور: عدد ٣<br>• التعديلات على القواعد: عدد ٣<br>• الإعفاءات والتعديلات على القواعد الرئيسية: عدد ٦٣<br>• أدلة القواعد الجديدة: عدد ٢ |

| | | |
|---|---|---|
| التنفيذ | | • إدارة كل التحقيقات المتعلقة بخروقات محتملة للقواعد والأنظمة والتدابير التنفيذية المرتبطة بها. |
| العلاقات الدولية | | • سبق التوقيع على مذكرات التفاهم وغيرها من الترتيبات التعاونية مع **٢٢** هيئة تنظيمية دولية، وقد تم التوقيع على أربعة منها في العام **٢٠١١** |
| الموارد البشرية | عدد الموظفين | **١١٢** (مقابل **١٠٦** موظفاً عام **٢٠١٠**) |
| | - الأجانب | **٩٢** (مقابل **٩٠** في العام **٢٠١٠**) |
| | - القطريين | **٢٠** (مقابل **١٦** في العام **٢٠١٠**) |
| الدوائر والأقسام | | • دائرة الإشراف والتصريح<br>• دائرة السياسة والتنفيذ<br>• المستشار العام<br>• العمليات (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الاتصالات المؤسسية، الخدمات المؤسسية)<br>• الشؤون المالية<br>• التدقيق الداخلي |

حظي التقرير السنوي **٢٠١٠** لهيئة تنظيم مركز قطر للمال بترحيب قوي من المنظمات العالمية التي تعنى بمكافأة أفضل التقارير المالية. وقد مُنح التقرير ثماني جوائز من بينها جائزتين كبيرتين وجائزتين ذهبيتين في حفل توزيع جوائز آي.أر.سي في نيويورك، والتي تعد أكبر مسابقة للتقارير السنوية في العالم. وتعرف جوائز آي.آر.سي والمكافآت الكبرى التي تتضمنها بـ"جوائز الأوسكار" الخاصة بالتقارير السنوية. وحصل التقرير أيضا على الجائزة البلاتينية عن فئته خلال حفل توزيع جوائز الرؤية السنوية التي يمنحها الاتحاد الأمريكي للمهنيين في مجال الاتصالات، حيث تنافس مع **٥,٠٠٠** تقرير مشارك من كافة أنحاء العالم.

للإتصال بهيئة تنظيم مركز قطر للمال:
الطابق ١٤، برج مركز قطر للمال، ص.ب. ٢٢٩٨٩، الدوحة، قطر | الهاتف: ٦٨٨٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+ | فاكس: ٦٨٦٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+ | البريد الإلكتروني: info@qfcra.com | الموقع الإلكتروني: www.qfcra.com

★

## هذا التقرير السنوي خالٍ من الكربون

وهذا التقرير من إنتاج سمارت ميديا، وقد تم تخفيض الغازات الحابسة للحرارة الناتجة عن الكتابة والتصميم والتصوير والإنتاج والإدارة والورق والطباعة المتصلة بالتقرير، وذلك باستخدام مكافئات كربون تم التحقق منها.

www.smart.lk
www.carbonfund.org
إنتاج **سمارت ميديا** www.smart.lk

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال